

ليجعل دستوراً وينتج منه المطلوب وشرطاً نتاجه ايجاباً الصغرى وكلية الكبرى فضروبه النتيجة اربعة الضرب الاول كقولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والثاني كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم
بقديم والثالث كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث والرابع كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شيء
من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم والقياس الاقتراني اما مركب من حليتين كما مر واما من متصلين كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما
من منفصلتين كقولنا كل عدد فهو اما زوج واما فرد وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج
الزوج او زوج الفرد واما من حلية ومتصلة كقولنا كلما كان هذا الشيء انساناً فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان
هذا الشيء انساناً فهو جسم واما من حلية ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج منقسم بمساويين ينتج
كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمساويين واما من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا الشيء انساناً فهو حيوان وكل حيوان فهو
اما ابيض واسود ينتج كلما كان هذا الشيء انساناً فهو ابيض واسود اما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعية فيان كانت
متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان كان هذا انساناً فهو حيوان لكنه انسان فيكون حيواناً واستثناء نقيض
التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كان هذا انساناً فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس با انسان وان كانت منفصلة
فاستثناء عين احد الخريئين ينتج نقيض الآخر كقولنا هذا العدد اما ان يكون زوجاً او فرداً لكنه فرد فهو ليس زوج واستثناء

البرهان

نقيض احدهما ينتج عين الآخر

وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لاتتاح اليقين واما اليقينية فستة اقسام منها اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنى
والكل اعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات كقولنا شرب السقمونيا مسهل الصفراء وحديثاً
كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس ومتواترات كقولنا محمد عليه الصلاة والسلام ادعى النبوة وظهر الحجر على يده
وقضاي اقياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهب وهو الانقسام بمساويين ولجدر
وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة والخطابة وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة عن شخص معتقده او
مظنونه والشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها او تنقبض والمغالطة وهو قياس مؤلف من مقدمات
كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة او مركب من مقدمات وهمية كاذبة والعمارة هي البرهان ولكن هذا آخر الرسالة في المنطق

التمام

تم بعونه سبحانه طبع هذه الحاشية المرغوبة المنشوبة الى الفاضل النحرير المولى قول احمد عليه رحمة الصمد وشرح
ايساغوجي للفاضل الفناى افيض على مرقد هما غفران السجالات والوال الرباني في زمن حامى البلاد ومكرم العلماء
وملجأ العباد وخاسم عرق اهل الضلال والعداد اعني به السلطان ابن السلطان السلطان الغازى عبد الحميد خان

صفت رياض دوله با زهار المعارف والعرفان في مطبعة عبد الله افندي بالرحضة والامتيار

وقد تصادف ختام طبعها في اواخر شوال المكرم سنة

اشي عشر مائة وثلث في الدفعة الثانية

محمد علي الوصف الامير شقيق

عفى عنه ما التبت

القضايا

ضحاك بالطبع

القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهي اما كلية كقولنا زيد كاتب واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا والجزء الاول من الكلية يسمى موضوعا والثاني محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا القضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب وكل واحد منهما اما مخصوصة كما ذكرنا واما محصورة وهي اما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب واما ان لا يكون كذلك يسمى مملكة كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب والمتصلة اما الزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالنهار ناطقا والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد وهي مانعة لجمع والخلو معا واما مانعة لجمع فقط كقولنا هذا الشئ اما شجر واما حجر واما مانعة لخلو فقط كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يعرف فقد تكون المتصلات ذوات اجزاء كقولنا العدد اما زائدا وناقصا ومساويا

التناقض

وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي اذ انه ان يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شئ من الانسان مجنون وبعض الانسان حيوان والمحصورة لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب

العكس

وهو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله والموجبة الكلية لا تنعكس كلية لانه يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فانا نجد شيئا معيناموصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا والموجبة الجزئية ايضا تنعكس جزئية بهذا الوجه والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق قولنا لا شئ من الانسان مجنون فيصدق لا شئ من الحجر بانسان والسالبة الجزئية لا عكس لها لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه

القياس

وهو قول مؤلف من اقوال متى سلت لزم عنها الذاتا قول آخر وهو اما اقتراي كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة والمكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى جدا الاوسط وموضوع المطلوب يسمى جدا الصغر ومحمول المطلوب يسمى جدا الكبر والفقدة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى الكبرى وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى تسمى شيكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث ومحمولا فيهما فهو الثاني فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب والشكل الاول هو الذي جعل معيارا للعلوم فنورده هنا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام العلامة افضل العلماء الآخرين * قدوة الحكماء الراشدين * اشير الدين الايمري طيب الله ثراه *
وجعل الجنة مثواه * نحمد الله على توفيقه * ونسئله هداية طريقه * ونصلي على محمد وعترته اجمعين * اما بعد * فهذه
رسالة في المنطق اوردا فيها ما يجب استحضاره لمن يتبدأ في شئ من العلوم مستعينا بالله تعالى فانه مفيض الخير
والجود * (ايضا عوجي) اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالنضمن ان كان له جزء
وعلى ما يلزمه في الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالنضمن وعلى قابل العلم
وصفة الكتابة بالالتزام * ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان واما مؤلف
وهو الذي لا يكون كذلك كرامى الحجارة * والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشراكة
كالانسان واما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل حقيقة
جزئياته كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس واما عرضي وهو الذي يخالفه كالمضاحك بالنسبة الى الانسان
والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشراكة كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس
ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو واما مقول في جواب ما هو بحسب الشراكة
والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمر وهو النوع ويرسم بانه كلي * وعلى كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
في جواب ما هو واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شئ هو في ذاته وهو الذي يميز الشئ عما يشاركه
في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم بانه كلي يقال على الشئ في جواب اي شئ هو في ذاته واما
العرضي فاما ان يتمتع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم ولا يتمتع وهو العرض المفارق وكل واحد منهما اما ان يخص
بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالمضاحك بالقوة والفعل للانسان ويرسم بانها كلية يقال على ماتحت حقيقة واحدة
فقط قولا عرضيا واما ان يتمتع حقايق فوق واحدة وهو العرض العام كالشئ بالقوة والفعل للانسان وغيره من الحيوان
ويرسم بانه كلي يقال على ماتحت حقايق مختلفة قولا عرضيا القول الموضح كالحقول دال على ماهية الشئ وهو الذي
يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين كالحیوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو كذا التام والحد الناقص وهو الذي
يتركب عن جنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان والرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس
الشئ القريب وخواصه اللازمة كالحیوان المضاحك في تعريف الانسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن عرضيات
تخص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عرضي الاضطرار بادى البشرية مستقيم القامة

قوله في نظم امر الله اي في نظم الله بالاختصاص لا بالعموم
والاحتمال عن توافقه اي في نظم الله بالاختصاص لا بالعموم
قوله في نظم امر الله اي في نظم الله بالاختصاص لا بالعموم
والاحتمال عن توافقه اي في نظم الله بالاختصاص لا بالعموم
قوله في نظم امر الله اي في نظم الله بالاختصاص لا بالعموم
والاحتمال عن توافقه اي في نظم الله بالاختصاص لا بالعموم

الاولى النظم لها وهي قضايا سلم من الخضم وينبغي عليها الكلام لدفعه سواء
كانت سلمة فيما بينهم خاصة او بين اهل علم كتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقهاء
وانفرض من الجدل الزام الخضم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان
(قوله معتقدي في) اما الامر ستم او من العلم والكرامة كالانبياء والاولياء وما
لاختصاص بمن يعقل ودين كاهل العلم والزهدي وهي نافع جدا في تنظيم امر الله تعالى
والشفقة على خلقه والغرض من الخطاية ترغيب الناس فيما ينفعهم من امورهم
ومعادهم كما يفعل الخطباء والوعاظ (قوله تنبسط منها النفس) والغرض
منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب وزيد في ذلك ان يكون الشعر على وزن لطيف
ويشبه بصوت طيب (قوله ولا يكون حقا) وكونها شبيهة بالحق اما ان يكون من حيث
الصوت او من حيث المعنى اما من حيث الصورة فكقولنا صورة الفرس المنقوش
على الجدار افرس وكل فرس صهال ينبغ ان تلك الصورة صهالة واما من حيث
المعنى فكعد رعاية وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفسر فوانك
وكل انسان وفسر ففسر ينبغ ان بعض الانسان وفسر والغلط فيه ان موضوع
المقامين ليس موجودا اذ ليس شئ موجود يصعد عليه الانسان والفرس
وفائدة المعالجة تغليب الخضم واسكانه واعظم فائدتها الاحتراز

هذا ما قيل ان الفقه علم اذ له يقينية وبيان مذكور في كتب
الاصول وفيها المسئلة الاجتهادية ظنية لما اشتهر من ان
المجتهد قد يخطأ وقد يصيب ونحن ان كان المراد بالتمثيل
لا ينافي غيرها الا انها خصا بالذكر لكونها مشهورين
في هذا الباب علما ان القياس الخطابي لا يختص باحد دون احد
قوله والغرض من اي عرض المتكلم بالشعر ان اثر نفس السامع
النساطا وانعابا سبب ترغيبه اي تحريضه او ترهيبه
او تنفيره يوسف صيا الشفيع في اخفاس
قوله وزيد في ذلك ان يكون آه وهذا المقام يحتمل تركيب متعددة
واظهر ما عتقد ان قوله ان يكون آه من تأويل المفرد في محل الجبر
ينزع لخاصة والجوار مع المجرور في محل بانه فاعل يزيد
والنقدري وزيد انفعال النفس بالنصب في الترغيب
والترهيب بان يكون الشعر على وزن لطيف او بان يكون
النشيد بصوت طيب ومن التركيب المحتملة للمقام وان يصير
فاعل يزيد فيه وهو هو راجعا الى الشاعر اي بقدر الشاعر
ان يزيد القياس السمي الشعر ما يراى المقدمات موزونا
بوزن لطيف او نشيد النشيد طيب قد ير قاسم افندي
وعلم ان الشعر مركب من القضايا المحيلة من حيث انها
محيلة سواء كانت مصدوقا لها او لم يكن وسواء كانت
صادقة في نفسها او لم تكن وهي التي لها هيئة وتاليف
تفصيلان تأثير النفس عنها لما فيها من المحاكات وغيرها حتى
ان مجرد المصدق بما يقتضيه ذلك التأثير والوزن يفيد
رواجا لانها محاكات وقدماء المنطقين كما نولا يعتبر
الوزن في حد الشعر ويقتصر على التخييل والمحدثون
يعتبرون معه الوزن والمجهول لا يعتبرون فيه الا الوزن
والعافية ونه خليل

قوله في نظم امر الله اي في نظم الله بالاختصاص لا بالعموم
والاحتمال عن توافقه اي في نظم الله بالاختصاص لا بالعموم
قوله في نظم امر الله اي في نظم الله بالاختصاص لا بالعموم
والاحتمال عن توافقه اي في نظم الله بالاختصاص لا بالعموم
قوله في نظم امر الله اي في نظم الله بالاختصاص لا بالعموم
والاحتمال عن توافقه اي في نظم الله بالاختصاص لا بالعموم

قوله في نظم امر الله اي في نظم الله بالاختصاص لا بالعموم
والاحتمال عن توافقه اي في نظم الله بالاختصاص لا بالعموم
قوله في نظم امر الله اي في نظم الله بالاختصاص لا بالعموم
والاحتمال عن توافقه اي في نظم الله بالاختصاص لا بالعموم
قوله في نظم امر الله اي في نظم الله بالاختصاص لا بالعموم
والاحتمال عن توافقه اي في نظم الله بالاختصاص لا بالعموم

في شرحه الى ان الفتنة جزء كذا، ويبان في هذه الاقوال لا يتجمل
هذا المختص ^{خليل} ^{مذكورة} ^{في النتيجة}

فولانه في الغالب اقل افراد اى لانه اخص في الغالب والاضطرار
افراد من الاعمال والظاهر ان المعتبر هو الضرب الاول من الشكل
الاول لان النطق مقدم للحكم ومسائلها موجبة كليات
والضرب الاول هو العمدة والافوضوع السالبة لا يكون لخصر
وموضوع الموجبة الجزئية لا يكون اخص في الغالب وكون
المقدمة اقل افراد باعتبار موضوع المقدم فان الاخصر
شامل للمقدم ايضا وكذا الاكبر شامل للتالي ايضا والا
صطلوح جار في الجملة ثم نقل الى المقدم والتالي وهو
الظاهر من كلام المص في العكس ^{حاشية}

فوله ويجوز ان يكون آه هذا يشعر بانه وجه آخر غير ما ذكره الشارح
فوجه الشارح ان مجموع الافراد اقل اذا اجتمع يكون اخصي
بالنسبة الى مجموع الافراد اكثر ^{عبد الرحيم}

والفرق ما ذكره الشارح مبنى على تشبيه عنوان الموضوع
والجمل بالا ناء الصغير والا ناء الكبير فكان الافراد في
جوفها وما ذكره المحشي مبنى على تشبيهها بالجسم الصغير
قليل الاجزاء والجسم العظيم كثير الاجزاء ويؤيده تسميته
بالكبرى عظمى ^{حاشية رقم}

فوله والباء للتأنيث جواب سؤال المقدر تقديره انا اذا كان
من ذلك القبيل وجبان ليسي الكل ايضا بالا اصغر اذا سمي
جزء ليس الا هو فاجاب بان تأويل المؤنث لكون موصوفه
مؤنثا وهو المقدمة بخلاف الجزء فانه اذا كان مذكرا ليسي
بالاصغر بالتذكير تأمل بتاويل الوسط في اشارة الى رولته
اخرى ^{عبد الرحيم} وفي قرع خيل اعتراض فانظر اليه =

فوله ^{والتسمية الكبرى} وبسمي العظمى انا كما في المصنف قل المحقق مقدمة

في آخرتها بالمعنى المذكور سابقا وكون تقيضها مذكور فيه بالفعل يستلزم
ان لا يمكن التصديق بالنتيجة تاذ مع التصديق بتقيضها لا يمكن التصديق بها وتقرر
لجواز ان المراد بذكر النتيجة في القياس ذكرها بصورتها فاعدا ذكر اجزائها على الترتيب
الذي في النتيجة بدون اعتبار الحكم فيها وكذا المراد بذكر التقيض ذكر اجزاء التقيض
على الترتيب الذي في التقيض بدون اعتبار الحكم فيها الا ترى ان النتيجة محتملة للصحة
والكذب والمذكور في القياس لا يحتملها (قوله موضوع المطلوب) اعلم ان النتيجة
من حيث تقرر على القياس وخصوصا لها من تسمى نتيجة ومن حيث تطالب بالقياس
تسمى مطلوبا والمراد بالمقدمة منها هي القضية التي جعلت جزء القياس وتسمية الموضوع
والجمل هنا كونهما طرفين للقضية وكذا في اللغة الطرف (قوله لانه في الغالب اقل
افراد) ويجوز ان يكون تسمية الموضوع اصغر لتشبيه قليل الافراد بقليل الاجزاء
وكذا تسمية الجمل اكبر يجوز ان يكون لتشبيه كثيرا افراد بكثير الاجزاء (قوله لانها اذا
الاصغر) ويجوز ان يكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء والباء للتأنيث وكذا الحكم
في وجه التسمية بالكبرى (قوله تشبيهها ناءا بالهئية آه) اى تشبيه العقول بالمحسوس
وللقدر عبارة عن امتداد الطولي والعرضي والعمق (قوله يقيض حكمه حكم الطول)
اى حكم الواسطة وتذكير الضمير بتاويل الوسيط والمراد بحكم الوسيط الحكم به

قوله اول وسيله اولية وهو
 لا حاجة الى بيان ذلك
 بالقياس الى ان المقاصد لا يفسد
 فيه الاظهر من ان المقاصد لا يفسد
 في المقاصد القياس كما لا يخفى
 من استعماله ما افاده الطولان
 على ما صرحوا في الطولان من عبارة
 الهبوط الى ما مل
 قوله اول وسيله اولية وهو
 لا حاجة الى بيان ذلك
 بالقياس الى ان المقاصد لا يفسد
 فيه الاظهر من ان المقاصد لا يفسد
 في المقاصد القياس كما لا يخفى
 من استعماله ما افاده الطولان
 على ما صرحوا في الطولان من عبارة
 الهبوط الى ما مل

لأننا ليس بضروري وهو ممكن عام سالب وإن سلب العكس
عنه ليس بضروري وهو ممكن عام موجب فهو في الحقيقة
والمعنى مركب وإن لم يوجد تركيب في اللفظ بخلاف إذا قيدنا
القضية بالدوام والضرورة فيجب اللفظ أيضا عماد الدين
قول ومعناها يشتر بأن الكلام في القضية المقبوطة وليس الكلام
فيها بل كل منهما محتمل في المقام فالمراد بمعناها حقيقة لا المفارقة
فالأولى حذفه
قوله حلت

فان قلت يلزم سلب الشيء عن الشيء واثباته وهو محال
قلت ان كل المراد بالرفع عند اتحاد سلبه واثباته فسلم وغير
مفيد وان كل المراد بالرفع المطلق فمتنوع لان الضحك مسلوب
عن الانسان باعتبار هو الفعل ومثبت له باعتبار هو
القوة

وإنما مثل الحشى عدم اشتمال الحقيقة على حكيم مختلفين
بالإيجاب والسلب فالإن لان عدم الاشتمال يكون بالإيجاب
فقط والسلب فقط

فقد بعثنا لاقول يريد بالقضاياء فان اريد بها القضايا باللفظ
يخرج الشرع وان اريد بها اعم منها ومن القضية بالقوة
يدخل الشرطية فانها مركبة من القضيتين بالقوة واجب
عنه باختار الشق الثاني والشرطية خارجة بقوله متى
سئت فان ادواة الشرط قد اخرجتها عن التسليم واجب
ايضا عنه بان المراد بالقضية ما يضمن تصديقا او تحيلا
وقه خليل

قوله منكراً اما ان يكون كاذباً فكذلك كانت منكراً وتكون صادقة
فوقس الامر لكن منكراً عند انفسهم وعلى التقديرين يكون
بحيث اذا سلمت لزوم عنها الذات فقولاً آخر يسمى قياساً
نحو كل انسان فرس وكل فرس صهال عبد الرحيم

[illegible][illegible][illegible]

هذا الحال ليس في الصورة بل في المادة في الصورة فإبطال المصغري بطل
الطلب عبد الرحيم
قوله وايضا هنا وجه آخر غير ما ذكره الشارح من ان السالبة
الكلمية تنعكس كلية ومثل هذا الوجه الذي ذكره المحقق يرجع
الى الوجه الاول مما ذكره الشارح م

قوله انما يصدق قدران للملاقاة توجب صدق الجزئية للطرفين
فاذا صدق الوجه الجزئية من الطرفين صدق بعض الانسان
جمله فيزم اجتماع التقيضين وهو محال فاذا كانت الملاقاة
محالة صدق السالبة الكلية من الطرفين فيحصل المطلوب
وهذا تنبيه آخر

قوله ان في مادة تباين الطرفين محصل المقام اذا السالبة الجزئية
تنعكس جزئية في مادة التباين ولا تنعكس في غير هذه المادة وفيه
نقطة لان العكس لا يتم الاصل كما مر مرارا فالتخلف في مادة كاف
في ان لا يقال ان السالبة الجزئية تنعكس الى كفا في اصطلاح
وهو خليك

قوله على تابعي الشيخ جمع صحيح اصله تابعين اسقط النون
للاضافة وكذلك قوله طابعي

قوله او حذف المضاف لفظ او بمعنى بل كما في قوله تعالى فكان
قاب قوسين او ادنى اي بل ادنى وحذف المضاف مستباحا
وشايع حتى جاز حذف المضافات الثلاثة دفعة واحدة
كما فعله نحوي لان فيما ذكره حذف المضاف فقط دون التفكير
وهو ظاهر

قوله والامر اشارة الى الحاجة الى بيان التفكير والحذف
لثبوتها

قوله في بعض النسخ والامر بين اي التفكير وتقدير المضاف
شيء بين اي ظاهر غير محتاج الى البيان قاسم

قوله اي يوجب تفكيك الضمير وحذف المضاف في كلام البلاغ

لاستماع ارتفاع التقيضين واذا صدق بعض الجزئية الانسان يصدق بعض الانسان
متعين بصدق من الوجه الجزئية تنعكس كغيرها على ما مر قاض صدق يستمر صدقا على ما
يجري لا يصدق الاصل مستلزم لصدق العكس وهذا خلف (قوله ولو ضمها)
اي نعم هذه القضية وهي قولنا بعض الجزئية الانسان لا قولنا الاشياء من الانسان
بمحجر ونقول بعض الجزئية الانسان ولا شيء من الاشياء محجر حتى ينتج بعض الجزئية
ليس محجر وهو محال وايضا انما يصدق سلبا الكلي اذا لم يتصادق موضوع
والمحول في ذاتها وما اذا لم يتصادق في ذاتها ما صدق السلب الكلي من الطرفين
(قوله لجواز صدق عكسها حيانا) اي في مادة تباين الطرفين في السالبة كما
في المثال المذكور (قوله لرعاية الحدود القضية فيه) اي في موضوعاتها و
عدم انحرافها عن موضوعها لكن يتبدل عن موضوعها
محجولها في العكس المستلزم (قوله لا ينبغي على متبعيه ومتبعيه) اي على تابعي
الشيخ وطالبه استنتاجه بعكس التقيض كنه الحكمية فقيه تفكيك الضمير
او حذف المضاف في الثاني والامر هين هذا على تقدير ان يكون متبعيه بالعين
للمصلحة من الاتباع وانما اذا كان من التسبع اخذ له من المضارع المحذوف
منه احكامه الثاني وهي تاء الفعل فالامر اظهر لكن وجود اخذ المذكور
من اهل العربية غير معلوم ولا ينبغي ما فيه من صعوبة التحسين لخطي قوله
وهو باب القياس (اي البيا الرابع باب القياس فقا صدق التصديقات

قوله انما يصدق قدران للملاقاة توجب صدق الجزئية للطرفين
فاذا صدق الوجه الجزئية من الطرفين صدق بعض الانسان
جمله فيزم اجتماع التقيضين وهو محال فاذا كانت الملاقاة
محالة صدق السالبة الكلية من الطرفين فيحصل المطلوب
وهذا تنبيه آخر

قوله ان في مادة تباين الطرفين محصل المقام اذا السالبة الجزئية
تنعكس جزئية في مادة التباين ولا تنعكس في غير هذه المادة وفيه
نقطة لان العكس لا يتم الاصل كما مر مرارا فالتخلف في مادة كاف
في ان لا يقال ان السالبة الجزئية تنعكس الى كفا في اصطلاح
وهو خليك

قوله على تابعي الشيخ جمع صحيح اصله تابعين اسقط النون
للاضافة وكذلك قوله طابعي

قوله او حذف المضاف لفظ او بمعنى بل كما في قوله تعالى فكان
قاب قوسين او ادنى اي بل ادنى وحذف المضاف مستباحا
وشايع حتى جاز حذف المضافات الثلاثة دفعة واحدة
كما فعله نحوي لان فيما ذكره حذف المضاف فقط دون التفكير
وهو ظاهر

قوله والامر اشارة الى الحاجة الى بيان التفكير والحذف
لثبوتها

قوله في بعض النسخ والامر بين اي التفكير وتقدير المضاف
شيء بين اي ظاهر غير محتاج الى البيان قاسم

قوله اي يوجب تفكيك الضمير وحذف المضاف في كلام البلاغ

قوله انما يصدق قدران للملاقاة توجب صدق الجزئية للطرفين
فاذا صدق الوجه الجزئية من الطرفين صدق بعض الانسان
جمله فيزم اجتماع التقيضين وهو محال فاذا كانت الملاقاة
محالة صدق السالبة الكلية من الطرفين فيحصل المطلوب
وهذا تنبيه آخر

قوله ان في مادة تباين الطرفين محصل المقام اذا السالبة الجزئية
تنعكس جزئية في مادة التباين ولا تنعكس في غير هذه المادة وفيه
نقطة لان العكس لا يتم الاصل كما مر مرارا فالتخلف في مادة كاف
في ان لا يقال ان السالبة الجزئية تنعكس الى كفا في اصطلاح
وهو خليك

قوله على تابعي الشيخ جمع صحيح اصله تابعين اسقط النون
للاضافة وكذلك قوله طابعي

قوله او حذف المضاف لفظ او بمعنى بل كما في قوله تعالى فكان
قاب قوسين او ادنى اي بل ادنى وحذف المضاف مستباحا
وشايع حتى جاز حذف المضافات الثلاثة دفعة واحدة
كما فعله نحوي لان فيما ذكره حذف المضاف فقط دون التفكير
وهو ظاهر

قوله والامر اشارة الى الحاجة الى بيان التفكير والحذف
لثبوتها

قوله في بعض النسخ والامر بين اي التفكير وتقدير المضاف
شيء بين اي ظاهر غير محتاج الى البيان قاسم

قوله اي يوجب تفكيك الضمير وحذف المضاف في كلام البلاغ

قوله انما يصدق قدران للملاقاة توجب صدق الجزئية للطرفين
فاذا صدق الوجه الجزئية من الطرفين صدق بعض الانسان
جمله فيزم اجتماع التقيضين وهو محال فاذا كانت الملاقاة
محالة صدق السالبة الكلية من الطرفين فيحصل المطلوب
وهذا تنبيه آخر

قوله ان في مادة تباين الطرفين محصل المقام اذا السالبة الجزئية
تنعكس جزئية في مادة التباين ولا تنعكس في غير هذه المادة وفيه
نقطة لان العكس لا يتم الاصل كما مر مرارا فالتخلف في مادة كاف
في ان لا يقال ان السالبة الجزئية تنعكس الى كفا في اصطلاح
وهو خليك

قوله على تابعي الشيخ جمع صحيح اصله تابعين اسقط النون
للاضافة وكذلك قوله طابعي

قوله او حذف المضاف لفظ او بمعنى بل كما في قوله تعالى فكان
قاب قوسين او ادنى اي بل ادنى وحذف المضاف مستباحا
وشايع حتى جاز حذف المضافات الثلاثة دفعة واحدة
كما فعله نحوي لان فيما ذكره حذف المضاف فقط دون التفكير
وهو ظاهر

قوله والامر اشارة الى الحاجة الى بيان التفكير والحذف
لثبوتها

قوله في بعض النسخ والامر بين اي التفكير وتقدير المضاف
شيء بين اي ظاهر غير محتاج الى البيان قاسم

قوله اي يوجب تفكيك الضمير وحذف المضاف في كلام البلاغ

قوله كان تعسفاً وهو تعسفاً عطفياً ان تعليقه باحدهما
 خروج عن الطبق حاصل القام ان تعليقه باحدهما
 وقصد به الحكم على تعسفه لا على تعسفه لانها
 باحد الطرفين وتعليقه على تعسفه لانها
 الا الحكم نفسه لا راجع الى نفسه الحكم ولا على
 اى التعليل بالظرف والتعليل بالحكم على ما قال الحكم
 وقوله وكذلك اذا قيل له وان كانا وجود الشرط
 لا ينبغي ان يقال ان يكون من غير متناه وهو ليس كذلك
 ولا من الزمان لا بد ان يكون من غير متناه وهو ليس كذلك
 وقوله وان كانا وجود الشرط من غير متناه وهو ليس كذلك
 لا ينبغي ان يقال ان يكون من غير متناه وهو ليس كذلك
 ولا من الزمان لا بد ان يكون من غير متناه وهو ليس كذلك

في زمان برودة الهواء غيره في زمان عددها تعسفاً لا يخرج
 هذا الوجه
 ان الامور الثمانية بدليل التاسع هذه الشروط التسعة انما
 هي المطلقات لانه لا بد في الوجوهات مع هذه الشروط شرط
 عاشر وهو الاختلاف في الجهة هذا كله في الجملة وان اراد التفصيل
 في تفاصيل الشرطيات فارجع الى المفصلة رقم خليات
 قوله بالكلية والجزئية فان قلت وقد اشترط الاتحاد في الكل والجزء
 وهما اشترط الاختلاف في الكلية والجزئية قلت الفرق بين
 الكل والجزء وبين الكلية والجزئية ظاهر فان الاول بحسب
 لاجزاء والثاني بحسب الافراد
 قوله جميع الافراد وليس المراد الكل المجموع بل الكل الافراد فيكون
 الحكم على كل واحد صادق عليه عنوان الموضوع وهو اى
 الماسدق للموضوع لتحقيق والعنوان هو الموضوع المذكور
 قوله في مسألة اشترط آه فائدة التفسير ظاهرة فانها
 احتراز عن وحدة الكل والجزء فاد الكلام هناك ليس الفهم
 بل في الماصدق وان الكل مجموع لا افرادى حاسه
 قوله الاتحاد العنوا فيه ان ما سبق من وحدة الجزء والكل و
 تنفاهما في قولهم الزنجى اسود والزنجى ليس اسود يشتر
 بان الاعتبار بالذات دون المفهوم ويمكن ان يقال ان قولنا
 الزنجى اسود قضية شخصية وموضوعه ليس بعنوان بل المراد
 به شخص معين عبد الرحيم
 واعلم ان المراد بالعنوان مطلقاً ما يجعل آه بملاحظة شئ
 سواء كان مفهوماً او لفظاً دالا عليه او كلاهما معا
 يعنى ليس المراد اتحاد الموضوع في الذكر ونحوه في اللفظ او
 فيما صدق عليه الموضوع كما هو المتبادر بل المراد توافقهما في

الشمس مع برودة الهواء غير الشمس مع عدم برودة الهواء او قيل بحذف الشرط
 مع البرودة غير مع عدمها حتى يصير الشرط من احدهما كان تعسفاً وكذلك اذا قيل
 السقونيا مسهل اى بلاد ناليس سهل يمكن ان يكون تلك البلاد جزءاً
 من السقونيا ولا من السهل لا بتعسف بخلاف رد الكل الى وحدة النسبة الحكمية كذا
 في حاشية التبريد (قوله واما في المحصور آه) يعنى يشترط في تحقق التناقض في
 المحصورات مع هذه الشروط تاسع وهو الاختلاف في الكلية والجزئية (قوله لا تتألف
 في الموضوع فيها اى في الكلية والجزئية لان موضوع الكلية جميع الافراد وموضوع
 الجزئية بعضها والبعض غير البعض واذ لم يتحد الموضوع لم يتحد النسبة الحكمية فلا بد
 الايجام والسلب على شئ واحد فكيف يتحقق التناقض (قوله لا نال المراد بالموضوع في تلك
 المسألة اى في مسألة اشترط اتحاد الموضوع في تحقق التناقض للموضوع في الذكر
 اى باعتبار اتحاد العنوا اى مفهوم الموضوع وخصيصة الذات اعظم ماصدق عليه موضوع
 (قوله حكماً حكماً) اى حكم المهلة حكم الجزئية فقط بل الموجبة المهلة انما هي
 السالبة الكلية والمهلة السالبة ليست لاقيضها الموجبة الكلية (قوله صار مع ثالثة)
 وهو صورة الموضوع محمولاً على الموضوع (قوله اى جعل الموضوع في الذكراه) كما
 ان العكس جعل عنوان الموضوع محمولاً على عنوان الموضوع او جعل عنوان الموضوع

قوله وان كان تعسفاً وهو تعسفاً عطفياً ان تعليقه باحدهما
 خروج عن الطبق حاصل القام ان تعليقه باحدهما
 وقصد به الحكم على تعسفه لا على تعسفه لانها
 باحد الطرفين وتعليقه على تعسفه لانها
 الا الحكم نفسه لا راجع الى نفسه الحكم ولا على
 اى التعليل بالظرف والتعليل بالحكم على ما قال الحكم
 وقوله وكذلك اذا قيل له وان كانا وجود الشرط
 لا ينبغي ان يقال ان يكون من غير متناه وهو ليس كذلك
 ولا من الزمان لا بد ان يكون من غير متناه وهو ليس كذلك
 وقوله وان كانا وجود الشرط من غير متناه وهو ليس كذلك
 لا ينبغي ان يقال ان يكون من غير متناه وهو ليس كذلك
 ولا من الزمان لا بد ان يكون من غير متناه وهو ليس كذلك

قوله وان كان تعسفاً وهو تعسفاً عطفياً ان تعليقه باحدهما
 خروج عن الطبق حاصل القام ان تعليقه باحدهما
 وقصد به الحكم على تعسفه لا على تعسفه لانها
 باحد الطرفين وتعليقه على تعسفه لانها
 الا الحكم نفسه لا راجع الى نفسه الحكم ولا على
 اى التعليل بالظرف والتعليل بالحكم على ما قال الحكم
 وقوله وكذلك اذا قيل له وان كانا وجود الشرط
 لا ينبغي ان يقال ان يكون من غير متناه وهو ليس كذلك
 ولا من الزمان لا بد ان يكون من غير متناه وهو ليس كذلك
 وقوله وان كانا وجود الشرط من غير متناه وهو ليس كذلك
 لا ينبغي ان يقال ان يكون من غير متناه وهو ليس كذلك
 ولا من الزمان لا بد ان يكون من غير متناه وهو ليس كذلك

قوله وهو سالبه منع الخلو يعني اذ صدق قولنا ليس البتة
اما ان يكون هذا الشيء لا حجر ولا شجر بحسب منع الجمع
يصدق قولنا هذا الشيء اما الاجر او لا حجر ولا شجر بحسب منع الخلو
وكذا اذ صدق قولنا ليس البتة زيد اما ان لا يكون في البحر
واما ان لا يفرق باعتبار منع الخلو يصدق قولنا زيد اما ان
لا يكون في البحر وامان لا يفرق باعتبار منع الجمع عماد
نحو ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء شجر او حجر فان سلب
منع الخلو صادق فانه يجوز الخلو عنهما بان يكون انسانا
ولحكم منع الخلو عنهما منا قضي لذلك وكاذبا ايضا ولحكم
بمنع الجمع صادق هذا كله ظاهر قسم

قوله صدق فيها سالبه منع الجمع نحو ليس البتة هذا الانسان
اما ان يكون كاتبا واما تركا فان سلب منع الجمع بينهما صادق
بان يكون كاتبا وتركيا ولحكم منع الجمع بينهما منا قضي لذلك
وكاذبا ايضا وهو ظاهر وموجبة منع الخلو صادقة لان
هذا الانسان لا يتخلو من ان يكون كاتبا بالقوة وان يكون
تركيا لان الانسان لا ينفك عنه الكاتبة بالقوة وان جاز
انفكاك التركية عنه وهو ظاهر وقم خليك

قوله وهو سالبه منع الخلو يعني اذ صدق قولنا ليس البتة
اما ان يكون هذا الشيء لا حجر ولا شجر بحسب منع الجمع
يصدق قولنا هذا الشيء اما الاجر او لا حجر ولا شجر بحسب منع الخلو
وكذا اذ صدق قولنا ليس البتة زيد اما ان لا يكون في البحر
واما ان لا يفرق باعتبار منع الخلو يصدق قولنا زيد اما ان
لا يكون في البحر وامان لا يفرق باعتبار منع الجمع عماد
نحو ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء شجر او حجر فان سلب
منع الخلو صادق فانه يجوز الخلو عنهما بان يكون انسانا
ولحكم منع الخلو عنهما منا قضي لذلك وكاذبا ايضا ولحكم
بمنع الجمع صادق هذا كله ظاهر قسم

كذب فيها سالبه لا متناع اجتماع التقيضين وكذا الكاذب في كل سالبه
مع موجبة (قوله وصدق فيها سالبه منع الخلو) لان العناد لو كان صدق
فقط اى لا في الكذب يصدق فيه العناد في الكذب وهو سالبه منع الخلو
قوله وصدق سالبه منع الجمع (لان العناد لو كان في الكذب فقط اى دون صدق
في صدق فيه ارفع العناد في الصدق وهو سالبه منع الجمع (قوله وكذا من جانب
سالبه اى كل مادة صدق فيها سالبه منع الجمع كذب فيها موجبة لا متناع
الاتحاد بين التقيضين وصدق فيها موجبة منع الخلو وكل مادة صدق فيها
سالبه منع الخلو كذب فيها موجبة وصدق موجبة منع الجمع (قوله صدق
بين تقيضيهما منع الخلو لانه اذا لم يصدق بينهما منع الخلو يلزم الخلو عنهما
والخلو عنهما يستلزم صدق العينين لا متناع ارتفاع التقيضين وقد كان
بينهما منع الجمع هذا خلف (قوله وبالعكس) اى كل شيئين صدق بين
عينيهما منع الخلو صدق بين تقيضيهما منع الجمع لانه اذا لم يصدق بينهما
منع الجمع يلزم الجمع بينهما وهو يستلزم الخلو عن العينين لا متناع
اجتماع التقيضين وقد كان بينهما منع الخلو هذا خلف (قوله لكن هذا)
اى صدق منع الخلو بين التقيضين عند صدق منع الجمع بين العينين وبالعكس

قوله صدق فيها سالبه منع الجمع نحو ليس البتة هذا الانسان
اما ان يكون كاتبا واما تركا فان سلب منع الجمع بينهما صادق
بان يكون كاتبا وتركيا ولحكم منع الجمع بينهما منا قضي لذلك
وكاذبا ايضا وهو ظاهر وموجبة منع الخلو صادقة لان
هذا الانسان لا يتخلو من ان يكون كاتبا بالقوة وان يكون
تركيا لان الانسان لا ينفك عنه الكاتبة بالقوة وان جاز
انفكاك التركية عنه وهو ظاهر وقم خليك

قوله وهو سالبه منع الخلو يعني اذ صدق قولنا ليس البتة
اما ان يكون هذا الشيء لا حجر ولا شجر بحسب منع الجمع
يصدق قولنا هذا الشيء اما الاجر او لا حجر ولا شجر بحسب منع الخلو
وكذا اذ صدق قولنا ليس البتة زيد اما ان لا يكون في البحر
واما ان لا يفرق باعتبار منع الخلو يصدق قولنا زيد اما ان
لا يكون في البحر وامان لا يفرق باعتبار منع الجمع عماد
نحو ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء شجر او حجر فان سلب
منع الخلو صادق فانه يجوز الخلو عنهما بان يكون انسانا
ولحكم منع الخلو عنهما منا قضي لذلك وكاذبا ايضا ولحكم
بمنع الجمع صادق هذا كله ظاهر قسم

قوله صدق فيها سالبه منع الجمع نحو ليس البتة هذا الانسان
اما ان يكون كاتبا واما تركا فان سلب منع الجمع بينهما صادق
بان يكون كاتبا وتركيا ولحكم منع الجمع بينهما منا قضي لذلك
وكاذبا ايضا وهو ظاهر وموجبة منع الخلو صادقة لان
هذا الانسان لا يتخلو من ان يكون كاتبا بالقوة وان يكون
تركيا لان الانسان لا ينفك عنه الكاتبة بالقوة وان جاز
انفكاك التركية عنه وهو ظاهر وقم خليك

قوله وهو سالبه منع الخلو يعني اذ صدق قولنا ليس البتة
اما ان يكون هذا الشيء لا حجر ولا شجر بحسب منع الجمع
يصدق قولنا هذا الشيء اما الاجر او لا حجر ولا شجر بحسب منع الخلو
وكذا اذ صدق قولنا ليس البتة زيد اما ان لا يكون في البحر
واما ان لا يفرق باعتبار منع الخلو يصدق قولنا زيد اما ان
لا يكون في البحر وامان لا يفرق باعتبار منع الجمع عماد
نحو ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء شجر او حجر فان سلب
منع الخلو صادق فانه يجوز الخلو عنهما بان يكون انسانا
ولحكم منع الخلو عنهما منا قضي لذلك وكاذبا ايضا ولحكم
بمنع الجمع صادق هذا كله ظاهر قسم

فإنه لا يمكن أن يكون العلم بالضرورة في ذاته بل هو علم بالضرورة في موضوعه...
فإنه لا يمكن أن يكون العلم بالضرورة في ذاته بل هو علم بالضرورة في موضوعه...
فإنه لا يمكن أن يكون العلم بالضرورة في ذاته بل هو علم بالضرورة في موضوعه...

سيجي (قوله ولا تعني بالاقضاء الا ذلك) الظاهر ان المراد بالاقضاء
في قوله علم ان معنى عدم الاقضاء...
في هذا المقام عدم الانفكاك بان يكون احدهما ملزوما للآخر لا عدم
الانفكاك كلف ما اتفق وان لم يكن احدهما ملزوما للآخر على ما يشترط
التسمية وهذا الاقضاء انما يتحقق بين العلة والمعلول وبين معلول
صلة واحدة ولا يتحقق بين معلولين عليتين متغايرتين على ما لا يخفى
وكون ناطقة الانسان وناهية الحمار كذلك محل بحث (قوله على
ان الدائمة اعني من الضرورية) الدائمة قضية تكون نسبة المحمول الى
الموضوع فيها ايجابا او سلبا دائما ومن غير اعتبار ضرورة
والضرورة قضية تكون النسبة فيها ايجابا او سلبا بالضرورة وهي
اصحالة الانفكاك بينهما كقولك دائما او بالضرورة كل انسان
حيوان دائما او بالضرورة لا شيء من الانسان محجر وتوجيه
الايراد ان دوام ثبوت المحمول للموضوع لكونه ممكنا معلول لعلل دائمة
فيكون ذلك الثبوت ضروريا ايضا فكما حصل الدوام حصلت
الضرورة فلا يكون الدائمة اعني من الضرورية وتقرير الجواب ان المراد
بالعلم اعتبار الضرورية في الدائمة عدم العلم بها وعدم ملا حظتها

قوله محل بحث لا يجوز ان يكون احدهما علة للآخر ولا لا يجوز
ان معلولي علة واحدة وهو ظاهر بل يجوز ان يكونا معلولين عليتين
متغايرين فلا يكون بينهما اقضاء بالمعنى المذكور كما ان يكون
معلولين عليتين متغايرين...
فإنه لا يمكن أن يكون العلم بالضرورة في ذاته بل هو علم بالضرورة في موضوعه...
فإنه لا يمكن أن يكون العلم بالضرورة في ذاته بل هو علم بالضرورة في موضوعه...
فإنه لا يمكن أن يكون العلم بالضرورة في ذاته بل هو علم بالضرورة في موضوعه...

مطلقا لان انفكاك النسبة...
الضرورة انما هي...
فإنه لا يمكن أن يكون العلم بالضرورة في ذاته بل هو علم بالضرورة في موضوعه...
فإنه لا يمكن أن يكون العلم بالضرورة في ذاته بل هو علم بالضرورة في موضوعه...
فإنه لا يمكن أن يكون العلم بالضرورة في ذاته بل هو علم بالضرورة في موضوعه...

[illegible]

[illegible]

ان الخاص يقع معرفاً آه) جواب سؤال المقدر تقديره ان معرف المرفوع
لا في القيد اخص من المطلق لانه فروع من الشيء يكون اخص منه اي يخصص به
اخص من مطلق المرفوع ولا يجوز تعريف الشيء بالاخص منه ونقرر
اي عين المرفوع او حين جاز تعريف المرفوع اي العام بالاعم بالخاص
لجواب مثلاً ما سبق وفي تعريف الجنس (قوله واما بان التسلسل في
الاجابة لا بالجواب يعني ان المرفوع من حيث هو مفهوم ب اوله

قوله فان العقل ذكره في الشق اسطر اى والكلام في الشق
الثاني ولو اسقط المحشى الشق الاول كان اوضح واحصر
قوله خليل
قوله فلا يلزم آه عندنا ان يقولوا فلا يلزم من احتياج العرف
ليه احتياج معرف آخر ولا يخفى ما في تقدير المحشى من الزكاة
فانمل قول الدين

٨
 قول مثل ما سبق يعني ان التعريف المذكور باعتبار ذاته مساو
 لقول الشارح وباعتبار وصفه اعني المعرفة اخصونه
 وتكون معرفة انما هو باعتبار الاول والآخر اي تعرض
 شارح بقوله لكونه معلوما باعتبار عارضه بهذا
 الاعتبار اي اعتبار وصف المعرفة مشعر بكونه معرفة
 هذا الاعتبار ايضا كما يكون معرفة باعتبار الاول الا ان
 زبلي لا يحقق
 رقم خاليد
 اي قولنا

وتميزت بمعرفة فيكون مفهوم المعرفة المطلقا الذي مر من هذا
مرأى ما يكون تصوراته المأخوذ مع وصف المعرفة فيلزم من ذلك
اعتبارا احتياجا هذا المفهوم أي ما يكون تصوراته المأخوذ
فيها كما يحتاج المعرفة المطلقا فوه خلیل مع غیره

لا يلزم اعتبار العقل دائما بل يلزم عدم اعتباره دائما لان اعتبار
فقد شرط بالتعلق بالبدن عما تقرر في موضعه والتعلق
باعتبار لان النتائج باطل فيقطع التسلسل انتهى الاعتبار
فيكون في موضع طلق مفهوم
الحجوب المحسولة ان التسلسل غير لازم وانما يلزم لزوم
الحجوب المفهوم احتياج الماصدق والاحتياج ممنوع لانه
لا يلزم التسلسل اذا كان المفهوم ذاتيا الماصدق وكان الماصدق
معلوما بالكنه وكلاهما من ممنوع ومن هذا التقرير ظهر الفرق
بين هذا الجواب وبين الجواب الاول من الجوابين المختارين عند الشك
في هذا الجواب اي جوب المحسني منع استلزام احتياج المفهوم

[illegible]

١٥
 شيء بكنه فحد وان كان تصور سبب لاكتساب تصور الشيء
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

يحتاج وانما حصل
 اصلق الشارح منع وجوب اعتبار
 ذكره المفهوم المذكور اعني العرف باعتبار
 سائر المفهوم باعتبار العارض بوجبه وايضا
 مارض من هذا
 يعله وجبه ناسل هنا
 بل
 قولهم ان لا يضمنه فقولوا ان اولها اصلق اعتبار
 قولهم في اخاياه اليه بعد ان لا يضمنه فقولوا ان اولها اصلق اعتبار
 فقولوا في اخاياه اليه بعد ان لا يضمنه فقولوا ان اولها اصلق اعتبار
 فقولوا في اخاياه اليه بعد ان لا يضمنه فقولوا ان اولها اصلق اعتبار

[illegible]

قوله لان الاكتساب هو الحصول بطريق الكسب بان يوضع
بهم اختصاص وليس كذلك فالاولى ان يقول بطريق
التصور والنظر والتجربة لان النفس لا يكون لها تصور
ان الكسب والتصور والتجربة هي كلها من المراتب التي لا يكون لها تصور
بشأنها بل بالتصور والتجربة هي كلها من المراتب التي لا يكون لها تصور
وقد يكون لها تصور بالتصور والتجربة هي كلها من المراتب التي لا يكون لها تصور

فعلى هذا الوعد فلا انسان شئ له النطق بعد كونه معلوما
بالشيئية يكون جزء الاول من تعريفه لغوا لانه يكون مكررا
توضيح
قوله مؤلفا إشارة الى الحركة الثانية وهذا مبني على الأكثر لانه
يجوز التعريف بالمفرد على اختلاف السيد واعلم ان من جواز تعريف
بالمعنى البسيط ورد عليه ان النظر معرفة بتركيب امور واجب
بانه مبني على الغالب كما مر ويمكن ان يجاب باختيار ان النظر
معرفة بجميع الحركات بناء على الغالب والغرض بيان احتمال
الكلام بان له اختيارا حاد التعريف وان على مذهب المتقدمين
وقد علم مما مر من اول الكلام الى هنا ان النزاع في جواز التعريف
بالمفرد وعدم جوازه نزاع معنوي لا لفظي مبني على الاختلاف
في تعريف النظر كما توجه بعض المحققين في النزاع في ان المعنى
البسيط يصح الانتقال منه الى المطلوب كما مر كلام سيد السند
اولا يصح حاشه

آه وذلك لان الاكتساب هو الحصول بطريق الكسب بان يوضع
بأنه لا يكون مفعول المطلوب لان المطلوب هو العلم بالشيئية
المطلوب التصوري المشعوره أولا ثم بعد الى ذاتياتها وعضياتها
وتؤلف بعضها مع بعض تأليفا يؤدي الى المطلوب وتصورها
كذلك فلا دخول لها في التعريف ولان الاكتساب يحصل باليسر
بجاصل وتصور المألوم ليس سببا للحصول تصور المألوم
البينة بعد ما لم يحصل بل حضورها في القلب حتى لو فرض تصور
اللازم غير بدعي لم يحصل بمجرد تصور المألوم بل ببعض اللوازم
البينة يتوقف عليه تصور المألوم كالصبر فهو العمى وهو عد البصر

ان يكون له تصور
بأنه لا يكون له تصور
بأنه لا يكون له تصور

عرفوا ولا ينبغي ولا يصح ولا يجوز ولا يمكن ولا ينبغي ولا يمكن
الذي لم يعرف اصلا
مثال فرض تصور المألوم غير بدعي كقولنا تصور الزوجة لانه
لانه اذا فرض تصور المألوم غير بدعي كقولنا تصور الزوجة لانه
التي يجوز ان ينقسم على اثنين البينة من جهة الوجه الثاني حصول ان الصور
على تصور المألوم والبصر لازم وتصور العمى موقوف على تصور
فان العمى لازم والبصر لازم وتصور العمى موقوف على تصور
اي اعمد الحقائق لا البصر من حيث انه مضاف والبصر
مخرج عن المفهوم غريب زاده

لأنه لا يشترط في تعريفه بالشيء ما يشترط في تعريفه بالصور
مطلوب تصوره بالشيء وهو التعريف بالصور
أن يتصور ما لا يشترط في تعريفه بالصور
بوجه ما لا يشترط في تعريفه بالصور
من هذا التصور المطلوب وهو التعريف بالصور
من هذا التصور المطلوب وهو التعريف بالصور
لأنه لا يشترط في تعريفه بالشيء ما يشترط في تعريفه بالصور
مطلوب تصوره بالشيء وهو التعريف بالصور
أن يتصور ما لا يشترط في تعريفه بالصور
بوجه ما لا يشترط في تعريفه بالصور
من هذا التصور المطلوب وهو التعريف بالصور
من هذا التصور المطلوب وهو التعريف بالصور

انما يعلم بالناطق اذا علم ثبوت الناطق للشيء بان يعلم ان شيئا ما
الذي علم بالانسان
ناطق وقرب منه ما قبل التعريف بالمفرد لا يصح لان الشيء المطلوب
قائه الاممها في
تصوره بالتعريف يجب ان يكون متصورا بوجه ما قبل التعريف والا
مفعول بم اسم فاعله مطلوب وهو الشيء لكونه متصورا بالجوهرية
لا يمنع طلبه ولا بد من تصور مستفاد منه التصور المطلوب وذلك
لأنه لا يشترط في تعريفه بالصور
التصور غير التصور بوجه ما والتصور بوجه ما مدخل في التصور
المطلوب فوجب تحقق التصورين في حصول التصور المطلوب فلو حصل
التصور المطلوب بمفرد بل انما يقع بمؤلف (قوله فيكون مركبا) فيه
ان وجوب تصور ثبوت شيء لشيء في التعريف لو استلزم تركيب المعرف
من الثابت والمتبني لزم ان لا يكون مثل الحيوان الناطق على تقدير
ان يعلم الانسان قبل التعريف به بمثل الشئية حيث انه لتركيب وح
من الداخل والخارج اللهم الا ان يلتزم ذلك باعتبار اشتغاله
على جميع الذاتيات وايضا لم لا يجوز ان يكون احد الشئيين شرطا
للعرف فلا داخل فيه وهذا واراد ان علم ما قبل ايضا فليتل (قوله
ولهذا قالوا معني الناطق شيء له النطق) يفهم منه ان ليس المراد بالمفرد
والتركيب ما يكون بالقياس الى اللفظ كما سبق بل المراد بالمفرد معنى لاخر هو

تصوره محصور بالنقص الاجمالي وتقديره ان دليل التركيب مستلزم
لكونه امثالا لحيوان الناطق رسما اذا كان الوجه الاول نحو الشيء
وهو فاسد وكجواب ان لكونه الناطق اذا كان الوجه الاول امرا
ذاتيا يكون حلا تاما واذا كان نحو الشيء يكون رسما فظهر
ان المشار اليه بذلك كونه رسما ونحوه تكون المشار اليه حلا تاما
لا يلتفت اليه لانه ياتي عنه السوق والذوق قوة خليل
وجرد عليه ان لا يوجد حد تام اصلا ومثل الحيوان الناطق
في تعريف الانسان يكون رسما
والخارج هو الشئية وهي خارجة عن حقيقة الانسان
والتركيب من الداخل والخارج رسم لاحد كسائيا في ويمكن ان يقال
العلم الذي قبل التعريف هو العلم بالوجه الذاتي في الحد لا
العرض وما يكون بالعرض يكون رسما عمدا
ولما صلا ان ههنا ثلث تصورات احدها تصور الوجه المطلوب
قبل التعريف وثانيها تصور المجهول حالي التعريف وحده وثالثها
تصور اللاهية مع ذلك الوجه المجهول والتصورات الثلاثة
متقدمان بالذات على الثالث وان كان مؤخرا بالذات سرج
اي كون التعريف بالحيوان الناطق رسما على تقدير كون الوجه المطلوب
ممثل الشئية
قوله ذلك اي كون المجموع المركب حلا بان يقال الحيوان مع
الشئية حلا لان الانسان لان المجموع مشتملة على جميع الذاتيات
وكل ما يشتمل على جميع الذاتيات فهو حلا تام ينتج ان هذا
المجموع حد تام معه
يعني يلزم كونه حلا رسما باعتبار ان مشتملة على جميع
ذاتيات بمحدوده وهو لا تشكلا وذاتياته جنسه وهو الحيوان
وقضله وهو الناطق فظهر ان المراد بجمع ما فوق الواحد
فلا يرد ما يتوهم ان ليس مشتملة على جميع ذاتياته اذ النوع
من ذاتياته وليس بمشتملة لانه لا تشتمل كون النوع من

فان لا يشترط في تعريفه بالشيء ما يشترط في تعريفه بالصور
مطلوب تصوره بالشيء وهو التعريف بالصور
أن يتصور ما لا يشترط في تعريفه بالصور
بوجه ما لا يشترط في تعريفه بالصور
من هذا التصور المطلوب وهو التعريف بالصور
من هذا التصور المطلوب وهو التعريف بالصور
لأنه لا يشترط في تعريفه بالشيء ما يشترط في تعريفه بالصور
مطلوب تصوره بالشيء وهو التعريف بالصور
أن يتصور ما لا يشترط في تعريفه بالصور
بوجه ما لا يشترط في تعريفه بالصور
من هذا التصور المطلوب وهو التعريف بالصور
من هذا التصور المطلوب وهو التعريف بالصور

لا يشترط في تعريفه بالشيء ما يشترط في تعريفه بالصور
مطلوب تصوره بالشيء وهو التعريف بالصور
أن يتصور ما لا يشترط في تعريفه بالصور
بوجه ما لا يشترط في تعريفه بالصور
من هذا التصور المطلوب وهو التعريف بالصور
من هذا التصور المطلوب وهو التعريف بالصور
لأنه لا يشترط في تعريفه بالشيء ما يشترط في تعريفه بالصور
مطلوب تصوره بالشيء وهو التعريف بالصور
أن يتصور ما لا يشترط في تعريفه بالصور
بوجه ما لا يشترط في تعريفه بالصور
من هذا التصور المطلوب وهو التعريف بالصور
من هذا التصور المطلوب وهو التعريف بالصور

في تقرير الاول وليس كذلك على ما ذكره اللهم الا ان يقال
انه مزيل زيدا علم من الجدار والعسل احلى من الحنظل
قوله فاما لعل وجه التأمل فان السؤال اه تعليل لتقييد
المصر قوله في جواب اي شيء هو بقوله في ذاته تقديره وانما
يصدق في ذاته لان السؤال اه ويمكن ان يكون وجهه ان قوله
فان السؤال باي شيء هو في ذاته انما هو عن المميز الذي
قال وهو الذي كمالا يخفى عماد الدين
يتمثل ان يكون وجه التأمل ان السؤال بالماضي ليس علة
لقوله بل مقول في جواب اه بل تحقيق المقام نور الدين
قوله فاما لعل وجه التأمل على السؤال ولو لم يرد على السؤال
فان السؤال باي شيء هو في ذاته انما هو عن المميز الذي
قال وهو الذي كمالا يخفى عماد الدين
يتمثل ان يكون وجه التأمل ان السؤال بالماضي ليس علة
لقوله بل مقول في جواب اه بل تحقيق المقام نور الدين

دون الحقيقة او متفقين بالحقيقة في جواب ما هو لان الحيوان مثلا
يقال في جواب ما زيد وعمر و هذا الفرس وذاك الفرس واجيب
عنه بان صحة الجواب بالجنس ناظر الى اشتغال السؤال على الحقيقة
المختلفين الى آخرها ذكره الشارح واجيب بان التبادر من المقولية
المقولية صراحة لا ضمنا والحيوان في المثال المذكور ليس بمقول على
المتفقين بالحقيقة صراحة بل ضمنا لكان الكلام اسلم والسؤال والجواب
اشد ملازمة تأمل حق التأمل (قوله فان السؤال اه) في ان محله
بعد قول للصف وهو الذي يميز الشيء عما يشترك في الجنس
الاهل لان يقد قولنا وهو المميز الذي بعد قوله بل مقول في جواب
اي شيء هو في ذاته فأنزل (قوله تنبيهها على ان كل ماهية اه) لو قال
وتنبيهها بالعطف اوقال وانما قال في الجنس تنبيهها اه لكان أولى تأمل
(قوله من امرين متساويين) امتناع تركيب الماهية من امرين
متساويين وان لم يقد دليل عليه لكن تركيبها من غير واقع (قوله
كالناطق) فانه يميز الانسان عن الماشيات في الجنس القريب وهو
الحيوان (قوله كالحسن او النامي) فان لم يميز الانسان عن الماشيات

في تقرير الاول وليس كذلك على ما ذكره اللهم الا ان يقال
انه مزيل زيدا علم من الجدار والعسل احلى من الحنظل
قوله فاما لعل وجه التأمل فان السؤال اه تعليل لتقييد
المصر قوله في جواب اي شيء هو بقوله في ذاته تقديره وانما
يصدق في ذاته لان السؤال اه ويمكن ان يكون وجهه ان قوله
فان السؤال باي شيء هو في ذاته انما هو عن المميز الذي
قال وهو الذي كمالا يخفى عماد الدين
يتمثل ان يكون وجه التأمل ان السؤال بالماضي ليس علة
لقوله بل مقول في جواب اه بل تحقيق المقام نور الدين
قوله فاما لعل وجه التأمل على السؤال ولو لم يرد على السؤال
فان السؤال باي شيء هو في ذاته انما هو عن المميز الذي
قال وهو الذي كمالا يخفى عماد الدين
يتمثل ان يكون وجه التأمل ان السؤال بالماضي ليس علة
لقوله بل مقول في جواب اه بل تحقيق المقام نور الدين

في تقرير الاول وليس كذلك على ما ذكره اللهم الا ان يقال
انه مزيل زيدا علم من الجدار والعسل احلى من الحنظل
قوله فاما لعل وجه التأمل فان السؤال اه تعليل لتقييد
المصر قوله في جواب اي شيء هو بقوله في ذاته تقديره وانما
يصدق في ذاته لان السؤال اه ويمكن ان يكون وجهه ان قوله
فان السؤال باي شيء هو في ذاته انما هو عن المميز الذي
قال وهو الذي كمالا يخفى عماد الدين
يتمثل ان يكون وجه التأمل ان السؤال بالماضي ليس علة
لقوله بل مقول في جواب اه بل تحقيق المقام نور الدين
قوله فاما لعل وجه التأمل على السؤال ولو لم يرد على السؤال
فان السؤال باي شيء هو في ذاته انما هو عن المميز الذي
قال وهو الذي كمالا يخفى عماد الدين
يتمثل ان يكون وجه التأمل ان السؤال بالماضي ليس علة
لقوله بل مقول في جواب اه بل تحقيق المقام نور الدين

لعل وجه التأمل أن قوله لا يناسب لا يناسب الأولى أن يقول بأبي =

قوله لا يناسب أي عدم المناسبة أنه يفهم من قوله أما ههنا أنه
لخص ليس في كيفية يجتزعهما حصرا فلا يناسب وذلك
لخص حصرا ضارفاً لأنه ليس بالنسبة التي يجتزعهما بقوله
بالتفقيين بالحقيقة لأنه ليس المص وحده يجتزعهما
بقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة عبد الرحيم

قوله تأمل وجهه أن قوله دون الحقيقة مراد في نظم الكلام
وأنما لم يذكره اختصاراً أو ليكون للسؤال وجه واجب
على وفق السؤال ويمكن أن يكون وجهه أن هذا الكلام
أنما يتم لو لم يبين السؤال على ذكره دون الحقيقة بل كان مبنيًا
على غفلة من ذلك القيد وأما إذا جعل وارداً مع اعتباره
في الاحتراز فلم يبق لقوله أما ههنا أنه فائدة كما لا يخفى
عبد الدين

قوله ما ذكره بيان للشيء المقدم عليه لتأليف الفصل بين
الصفة والموصوف وان لم يكن اجنبياً بولاهتمام والا
ظهر أن يكون من ابتدائية أي من بين إذاه حسن اقتداء

قوله فلا يندفع بالحبس المذكور بل يندفع بإرادة قيد فقط
الاهتمام لا أن يتكلف ويجعل دون ظرف القول مقولاً دون
مختلفين لكن تقرير المشرع بعيد منه كذا نقل عنه عماد

لأن جميع المذكورات من الجنس وأمثلة مقول على كثيرين
مختلفين بالعدد دون الحقيقة لأن يتكلف ويجعل
دون ظرف القول مقول دون مختلفين لكن تقرير المشرع بعيد عنه

قوله فلا يرد لأنه لا يقال في جواب ما هو أصله على المختلفين
بالعدد دون الحقيقة ولا على المختلفين بالحقيقة عبد الرحيم
بل يرد لجنس فقط فلا يندفع بالحبس المذكور بل بإرادة قيد
فقط أو يكون مراد وليما أن اللذان يذكرهما المحشى بعيد هذا

قوله متلازمان فيه أن في إثبات الاتفاق سكوت عن تباين

لكن لا يناسب قوله في الجواب أما ههنا تأمل (قوله هذا) أي السؤال الجنب

وأمثاله أن ورد فأنما يرد على من يجتزعهما بوصف الكثيرين بالتفقيين
بالحقيقة بأن يقال الجواب أمثاله يقال في جواب ما يزيد وعمر وهذا الفرز

وذلك الفرز مع أن زيداً وعمر متفقان بالحقيقة وكذلك هذا الفرز
وذلك الفرز فكيف به عنهما ولا يرد على المصنف لأنه في الاختلاف بالحقيقة

مع إثبات الاختلاف في العدد ولا يوجد مما ذكر شيء يقال على كثيرين مختلفين
بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو في هذا المقام نظر من وجهه إنما

أولاً فلا بد أن كان السؤال على الاحتراز عن الجنس وأمثاله بقوله مختلفين
بالعدد بدون ملاحظة قوله في جواب ما هو فلا يندفع بالجواب المذكور

وأن كان على الاحتراز عنهما بقوله مختلفين بالعدد مع ملاحظة
قوله في جواب ما هو فلا يرد بالأمثال وأما تأنيافاً لأن عدم الاختلاف

بالحقيقة مع الاتفاق بينهما مستلزمان فالانقائوت في ورود
هذا الاعتراض بين في الاختلاف بالحقيقة وإثبات الاتفاق بينهما

على ما لا يخفى وأعلم أنه لو قرر الاعتراض هكذا تعريباً النوع متفقون
بأن جنس لأنه يصدق عليه أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد

أي عن الجنس
أمثاله من الفصل
الجنس وخاصة
العام =

أي نظر المأمور =
لما هو في الاتفاق
بقوله دون الحقيقة
لأن عدم الاتفاق
بالحقيقة يستلزم
الاتفاق بينهما
بقوله فأن يقال في خبر
وأمثاله =

مطلق تأمل
قوله لا يرد للاعتراض يعني لوجعل الاعتراض
الشاح سائلاً عن كذا
في جواب ما هو حيث قال فيما بعد ومختلفين بالحقيقة
لأن جنس ما هو
قوله لا يرد للاعتراض يعني لوجعل الاعتراض
الشاح سائلاً عن كذا
في جواب ما هو حيث قال فيما بعد ومختلفين بالحقيقة
لأن جنس ما هو

المفرد والركب
المفرد هو الذي لا يتبعه شيء من جنسه ولا يضاف اليه شيء من جنسه ولا يضاف اليه شيء من جنسه ولا يضاف اليه شيء من جنسه
الركب هو الذي يتبعه شيء من جنسه ولا يضاف اليه شيء من جنسه ولا يضاف اليه شيء من جنسه ولا يضاف اليه شيء من جنسه
المفرد والركب
المفرد هو الذي لا يتبعه شيء من جنسه ولا يضاف اليه شيء من جنسه ولا يضاف اليه شيء من جنسه ولا يضاف اليه شيء من جنسه
الركب هو الذي يتبعه شيء من جنسه ولا يضاف اليه شيء من جنسه ولا يضاف اليه شيء من جنسه ولا يضاف اليه شيء من جنسه

على شيء من اجزاء مدلوله وبأجزاء الجزء المرتبة في السمع فلا يرد
على تعريف المركب الفعل الدال بمادته على الحدوث وبصيفته
على الزمان (قوله على مفهوم المفرد) لانه عدمي والاعمال انما
تعريف بملكاتها (قوله اقسام للمفهوم ولا وبالذات) فان
قلت ان المفرد والمركب والكل والجزئي بالمعاني المذكورة ههنا
أوصاف للفظ ولا تصدق على المفهوم أصلا فكيف تكون
اقساما للمفهوم ولا وبالذات وللفظ ثانيا وبالعرض
بل الامر بالعكس قلت المقصود ان المعاني الحقيقية لها
ما هو وصف للمفهومات وانما تطلق على ما هو وصف
للالفاظ مجازا يدل عليه قوله تسمية للكل بالمدلول
لكن كون المفرد دون المركب كذلك محل بحث بل الامر بالعكس
فيها على ما قرر في المطولات (قوله من حيث انه متصور)
اي مجرد انه متصور على ما يفيد قيد النفس واما قيد
في الذهن فما لا حاجة اليه لان التصور حصول
في العقل تأمل (قوله شركة بين كثيرين قيد) اي اشتراكه

يكون المفرد والمركب اقسام للفظ ولا بالذات والمفهوم
ثانيا بالعرض تسمية للمدلول باسم الدال عبد الرحيم
اي الالفاظ التي هي المفرد والمركب والكل والجزئي وغيرها
من الالفاظ المذكورة ههنا
يعني ان المفرد والمركب وصفين للفظ ولا وبالذات
وثانيا وبالعرض تسمية لوصف الدال باسم وصف
المدلول
ولو كان وصفين للمفهوم يلزم ان يكون لجزء المعنى
دلالة على جزء المعنى وعدم دلالة عليه والضرورة
بأجل
قوله من حيث انه متصور اي مجرد انه يعني ان فائدة التفسير
بقوله لا يمتنع مفهوم من حيث انه متصور ان اسناد
المنع وعدمه في تعريف الكل والجزئي الى التصور مجازا وانما
المانع هو المفهوم لكن من حيث انه متصور فالمنع استدلال
الى التصور وعدمه عن الحقيقة الى المجاز اهتما بالذات
التصور وتبينها على ان مدا المنع وعدمه انما هو التصور
الحقيقية لا يدحضها ولم يتعرض في التفسير لمعنى قوله نفس
لان الكلام انما سبق لاجل التصور في مادة في التفسير
ايضا فلذا قال الحاشي اي مجرد انه متصور فاشارة اليه
بقوله بمجرد انه

قوله اي مجرد انه متصور اي على ملاحظة امر خارج عن
المفهوم نحو ملاحظة البرهان الباء مسببة فيه اشارة
الى ان حيث للتعليل ويحمل التقييد فعل هذا يظهر كون
الكلية والجزئية واقساما من العقولات الثانية فالأ
لما هي بشرط حصولها في العقل
قوله اي مجرد انه متصور اي على ملاحظة امر خارج عن
المفهوم نحو ملاحظة البرهان الباء مسببة فيه اشارة
الى ان حيث للتعليل ويحمل التقييد فعل هذا يظهر كون
الكلية والجزئية واقساما من العقولات الثانية فالأ
لما هي بشرط حصولها في العقل

واما عدم انتفاء هذا الضمن بالمطابقة فانه لا يجوز ان يقال
عند اطلاق لفظ الشمس على المجموع من اجزاء المطابقة لانها لا تلائم
اللفظ على جزء ما وضع له بتوسط الوضع لئلا يكون ذلك انتفاء
ليس لكل بل للمجموع فقط فاقدم واما عدم انتفاء هذا الضمن
بالمطابقة فانه لا يجوز ان يقال عند اطلاق لفظ الشمس على المجموع
بالمطابقة لانها لا تلائم اللفظ على جزء ما وضع له بتوسط الوضع
لئلا يكون ذلك انتفاء ليس لكل بل للمجموع فقط فاقدم
بالمطابقة لانها لا تلائم اللفظ على جزء ما وضع له بتوسط الوضع
لئلا يكون ذلك انتفاء ليس لكل بل للمجموع فقط فاقدم

على تقدير التقيد بذلك القيد ايضا لا يندفع الانتفاء هنا اذ يصح
دلالة الشمس على الضوء وتضمنا والزاما انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع
بتوسط الوضع لتمام ما وضع له فينتقص حد المطابقة بالضم والالزام
ويصدق على الدلالة على الضوء مطابقة والزاما انها دلالة اللفظ على جزء
ما وضع له بتوسط لتمام ما وضع له فينتقص حد الضمن بالمطابقة
والالزام وكذلك يصدق على دلالة الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا
انها دلالة اللفظ على لازم ما وضع له بتوسط الوضع لتمام ما وضع له
فينتقص حد الالزام بالمطابقة والضم فان قيل يمكن ان يقدر القيد كذا
اللفظ الدال بالوضع يد على تمام ما وضع له بتوسط الوضع له بالمطابقة
وعلى جزء بتوسط الوضع للكل بالضم وعلى ما يلازمه والذهن بتوسط
الوضع للمزوم بالالزام قلنا هذا التقدير مع انه غير متبادر من
السوق لا يندفع به انتفاء حد المطابقة بالاخرين (قوله اكفى
المصر هنا) اي في حدود الدلالة الثلاث بارادة قيد الحثية من غير ذكر
بان اراد ان اللفظ الدال بالوضع على تمام ما وضع له من حيث انه
دال على تمام ما وضع له يدل بالمطابقة وعلى جزء من حيث انه دال

قوله ان يصدق آموه في نظر لان ضمير له في بتوسط الوضع لتمام ما وضع
له اذ كان راجعا الى ما التي هي عبارة عن الضوء فلا تنها عليه
بالمطابقة لا غير وان كان راجعا الى المجموع فلا تنها عليه
بالضم لا غير وان كان راجعا الى الجزء فلا تنها عليه بالالزام
ومنشأ التوهم ارجاع الضمير الى مطلق ما وضع له وليس كذلك
بل ما الثاني عبارة عنها الاول لا اعده عماد
فينتقص لان قوله لتمام ما وضع له اعم ويصلح ان يكون كل واحد
من الضوء والجزء والمجموع تمام ما وضع له لكون جميعها
مشتراكا في الوضع المحرر
يعني لا يكون حد المطابقة مانعا لاغيره =
وهو المجموع بالنسبة الى الضمن والضوء بالنسبة الى المطابقة
اي الذي هو نفس الضوء في المطابقة ومجموع الجزء والضوء
في الضمن =
قوله قلنا هذا التقدير لان ذلك ايضا مبني على تفهيم ما وضع
له الثاني من الاول وعدم اتحادهما فان لم يندفع به ذلك ويصاح
على ذلك التقدير مع ان كلا من في تسليم اندفاع الانتفاء
فيما عدا حد المطابقة وعدم تسليم فيه على ذلك التقدير
محل بحث ومناقشة من غير هذا الوجه الذي ذكرنا انفا
فولعن السوق انما قال من السوق دون من العبارة لان كون
متعلق الوضع كما قدره اولانا هو مقتضى السوق
لا نسلم عدم الاندفاع لان عدم الاندفاع اذا كان مفهوم
لفظ التمام في القيد مغايرا لان الاخر وليس كذلك لان الشيء
اذا اعيدت عليه معرفة يكون عين الاول وههنا كذلك
صالح

انما هو من مجموع ما وضع له بتوسط الوضع لتمام ما وضع له
فينتقص حد المطابقة بالضم والالزام
ويصدق على الدلالة على الضوء مطابقة والزاما انها دلالة اللفظ على جزء
ما وضع له بتوسط لتمام ما وضع له فينتقص حد الضمن بالمطابقة
والالزام وكذلك يصدق على دلالة الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا
انها دلالة اللفظ على لازم ما وضع له بتوسط الوضع لتمام ما وضع له
فينتقص حد الالزام بالمطابقة والضم فان قيل يمكن ان يقدر القيد كذا
اللفظ الدال بالوضع يد على تمام ما وضع له بتوسط الوضع له بالمطابقة
وعلى جزء بتوسط الوضع للكل بالضم وعلى ما يلازمه والذهن بتوسط
الوضع للمزوم بالالزام قلنا هذا التقدير مع انه غير متبادر من
السوق لا يندفع به انتفاء حد المطابقة بالاخرين (قوله اكفى
المصر هنا) اي في حدود الدلالة الثلاث بارادة قيد الحثية من غير ذكر
بان اراد ان اللفظ الدال بالوضع على تمام ما وضع له من حيث انه
دال على تمام ما وضع له يدل بالمطابقة وعلى جزء من حيث انه دال

لان الضمن بتوسط الوضع لتمام ما وضع له
في قول من مطلقا او مجزا او مجموعا
لا يندفع به انتفاء حد المطابقة بالاخرين
انما هو من مجموع ما وضع له بتوسط الوضع لتمام ما وضع له
فينتقص حد المطابقة بالضم والالزام
ويصدق على الدلالة على الضوء مطابقة والزاما انها دلالة اللفظ على جزء
ما وضع له بتوسط لتمام ما وضع له فينتقص حد الضمن بالمطابقة
والالزام وكذلك يصدق على دلالة الشمس على الضوء مطابقة وتضمنا
انها دلالة اللفظ على لازم ما وضع له بتوسط الوضع لتمام ما وضع له
فينتقص حد الالزام بالمطابقة والضم فان قيل يمكن ان يقدر القيد كذا
اللفظ الدال بالوضع يد على تمام ما وضع له بتوسط الوضع له بالمطابقة
وعلى جزء بتوسط الوضع للكل بالضم وعلى ما يلازمه والذهن بتوسط
الوضع للمزوم بالالزام قلنا هذا التقدير مع انه غير متبادر من
السوق لا يندفع به انتفاء حد المطابقة بالاخرين (قوله اكفى
المصر هنا) اي في حدود الدلالة الثلاث بارادة قيد الحثية من غير ذكر
بان اراد ان اللفظ الدال بالوضع على تمام ما وضع له من حيث انه
دال على تمام ما وضع له يدل بالمطابقة وعلى جزء من حيث انه دال

فإن الأصل هو الالتزام
ولم يجعل موضوعاً بل جعلاً على
ما كان والوضع في الأصل هو المطابقة
ولم يجعل محلاً بل جعلاً على
أصل الحكم ليس محلاً بل جعلاً على
المطابقة ليس محلاً بل جعلاً على
موضوعاً وموضوعه محلاً بل جعلاً على
وهو ليس موضوعاً فيما ذكره كذا التفسير
فقد مر في التذييل وجه أن التضمن ليس له المطابقة
بالإتفاق واستلزام التضمن إياه كذا عند الإمام المطابقة
للمهور فاستلزام التضمن إياه كذا عند الإمام المطابقة
استلزام الالتزام والتضمن كذا
فقد مر في التذييل وجه أن التضمن ليس له المطابقة
بالإتفاق واستلزام التضمن إياه كذا عند الإمام المطابقة
للمهور فاستلزام التضمن إياه كذا عند الإمام المطابقة
استلزام الالتزام والتضمن كذا

ليس قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة لأن العكس جعل الموضوع
محلاً والمحول موضوعاً وهو ليس كذلك (قوله وكذا الالتزام)
لا يستلزم التضمن أما استلزام التضمن الالتزام فليس بمحقق
أيضاً على رأي الجمهور ومتحقق على رأي الإمام يعرف بالتدبير
(قوله فالإمام قال به) أي حكمه باستلزام المطابقة الالتزام بناء
على زعم أن تصور كل ماهية يستلزم تصوراتها ليست غيراً
(قوله ليس بمحقق) لأن استلزام تصور كل ماهية تصوراتها
ليست غيراً ممنوع بل عدم الاستلزام مجزوم لا ناتصور
كثير من الماهيات ولم يخطر ببالنا غيراً فضلاً عن غير الغير
عنها (قوله لأنه لا يدل على كل أمر خارج) مستدرك لا حاجة
الذكر هنا لأنه يكفي أن يقال للالتزام على اللازم ذهناً بل
الأولى أن يقال لأن الاعتبارية أقوى مراتب للزوم الذهني وهو
البين بالمعنى الأخص حتى يفيد جهة اختيار الالتزام على
الزوم أيضاً (قوله والالكان كل شيء دأعلى كل شيء) أي
وهو خلاف الواقع (قوله غير مضبوط) أي يضابط بوجوب

بمعنى الوجود مثل قال عليه أي ورد عليه وإذا استعمل
بمعنى يكون بمعنى الاعتراض نحو قال عنه أي اعتراض عنه
مثلاً إذا تصورنا الإنسان بالحيوان الناطق وحكمنا به مستلزم
قولنا الإنسان ليس غير هذه الماهية بل عتبه
أي تصور هذه القضية فظهر أنها خارجة عن تلك الماهية
فيحقق الالتزام في كل مادة تحققت المطابقة فيها لأن
كل معنى مطابق ماهية من الماهيات فافهم عبد الرحيم
قوله وليس آه يشعر أيضاً بأن النزاع في الاستلزام بعد
الاتفاق في معنى الزوم وليس الأمر كذلك بل الاعتبار عند
الإمام تلزوم بمعنى الإلزام وعندهم اللزوم بالمعنى الأخص
فلا خلاف في الحقيقة إلا في الاعتبار فإن كان الاعتبار الاسم
فلا شك في الاستلزام وإن كان الأخص فلا شك في عدم
الاستلزام أيضاً فتأمل في قوله
أي عدم الاستلزام تصور كل ماهية تصوراتها ليست غيراً مجزوم
ولكن لا يلزم من أن يكون مجزوماً أن يصير محققاً فلا يرد ما قيل من
أنك تقول إن عدم الاستلزام مجزوم فلم يكن محققاً فشرح
قوله فضلاً عن أنه مدفوع لطلب فعل محذوف أي فضل فضلاً
يستعمل في موضع يتوسط بين أمرين متفيين يكون الثاني اليق
بالتفصيل الكثرة أن الأمر لا يطرأ التغيير فضلاً عن إعطيه شيئاً
لأن في الشيء عن الشيء لا يكون إلا بعد معرفتها لكن في الغير لا زوم
بين معنى الاسم واعتبر هنا اللازم البين بمعنى الأخص عماد
في أنه توطئة لاداء المقصود وسيان للزوم حتى يظهر لك أنه من قبيل
نتمية المسبب إلى السبب فاحسب أنه ظاهر فافهم عبد الرحيم
أما إذا كان المقادير العقلية هذه الدلائل التي لا شك في هذا الكلام جيد =

فإن الأصل هو الالتزام
ولم يجعل موضوعاً بل جعلاً على
ما كان والوضع في الأصل هو المطابقة
ولم يجعل محلاً بل جعلاً على
أصل الحكم ليس محلاً بل جعلاً على
المطابقة ليس محلاً بل جعلاً على
موضوعاً وموضوعه محلاً بل جعلاً على
وهو ليس موضوعاً فيما ذكره كذا التفسير
فقد مر في التذييل وجه أن التضمن ليس له المطابقة
بالإتفاق واستلزام التضمن إياه كذا عند الإمام المطابقة
للمهور فاستلزام التضمن إياه كذا عند الإمام المطابقة
استلزام الالتزام والتضمن كذا

فإن الأصل هو الالتزام
ولم يجعل موضوعاً بل جعلاً على
ما كان والوضع في الأصل هو المطابقة
ولم يجعل محلاً بل جعلاً على
أصل الحكم ليس محلاً بل جعلاً على
المطابقة ليس محلاً بل جعلاً على
موضوعاً وموضوعه محلاً بل جعلاً على
وهو ليس موضوعاً فيما ذكره كذا التفسير
فقد مر في التذييل وجه أن التضمن ليس له المطابقة
بالإتفاق واستلزام التضمن إياه كذا عند الإمام المطابقة
للمهور فاستلزام التضمن إياه كذا عند الإمام المطابقة
استلزام الالتزام والتضمن كذا

وفيه ان هذا البرهان آه امان اريد به العلم مطلق الا ان لا ينقضي
تفويض البرهان منعا وان اريد به التقليد يات وينقضي من غير ان ينقضي
الدلائل جميعا بل لا بد ان يكون العلم مطلقا لا ان لا ينقضي
التصور كالدلائل الغير اللغوية وبذلك لا بد ان ينقضي
اي كل واحد منها بالنسبة الى علمها
لا مطلقا اما الاول
فلان الاول
من العلم به الظن بشي آخر قائم
الامارة في العلم
بالايمان الذي الاول
في ان هذا البرهان آه امان اريد به العلم مطلق الا ان لا ينقضي
تفويض البرهان منعا وان اريد به التقليد يات وينقضي من غير ان ينقضي
الدلائل جميعا بل لا بد ان يكون العلم مطلقا لا ان لا ينقضي
التصور كالدلائل الغير اللغوية وبذلك لا بد ان ينقضي
اي كل واحد منها بالنسبة الى علمها
لا مطلقا اما الاول
فلان الاول

٨
يمكن ان يجاب باز الشارح اختار من هه التقديم في جواز
التعريف بالاعم لان عدهم يجوز التعريف بالاعم والاحصر
كما صرح به سيد السندوا بان هه تعبير عن الشئ باشراف
الخبير ثبات لان الربها اشرف من سائر الدوال فلا يكون
الصواب هو ان تأمل عماد الدين

٦
كل حيوان الناطق بالنسبة الى الانسان لانه يصدق عليه انه
يلزم من العلم به العلم بالعلوم التصورية من الحيوان
الناطق فانه يلزم من العلم به العلم بالانسان حاشا
٧
مثل ان يقال هذا واجبه لانه قال ابو حنيفة ربح بخونه
فهو واجب وكذا يصدق على ما يتركب من المقدمات
لتحليله جملا مركبا عماد

وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْتَبَرَ أَنْ يُقَالَ أَنَّ الْعِلْمَ فِي تَعْرِيفِ الدَّلَالَةِ أَعْمُ مِنَ التَّصَدُّقِ
وَالْتَّصَدُّقِ الْيَقِينِيِّ لِلْمُرَادِ بِالْبُرْهَانِ مَعْنَاهُ اللَّغْوُ عَلَى الْأَصْلِ
حَاشَا

قوله ان يقال له هذا مبني على حمل العلم على مطلق الادراك
والدال في طرف التصورات والدليل في التصديقات وهو على
قسمين وسوق عبارة يشعر بانها يقال هذا بعد علم التعريف
الذكر في الشرح ولا يخفى ما فيه فالاول ان يفيد ذلك بقوله
بعد محله ما يلزم العلم من العلم بشئ آخر يوسف فائدة
وهذه العبارة ليست بواضحة في المراد وهذا القول مبني على
اشترك الناس واذ بين العرف والعرف كما هو مذهب المتأخرين
ولو جوز التعريف بالأمم والاختصاص كما ذهب اليه القدماء

فلا يكاد يوجد (قوله ان لم يتخلل الظن) بان لا يكون مفيداً
للظن سواء كان مضموناً أو معلوماً (قوله والاى وان لم يكن
كذلك بل يتخلل الظن فيسمى دليلاً اقناعياً وأما ردّ الدليل
البرهان والبرهان ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والدليل
الاقناعي والإمارة ما يلزم من العلم به العلم بالظن به الظن بشئ
آخر وفيه ان تعريف البرهان يصح على ما يفيد العلم النصور
وعلى ما يتركب من المقدمات التقليدية وعلى الالفاظ بالنسبة
الى المعاني ان اريد بالعلم في تعريف الدلالة مطلق الادراك مع
ان البرهان قياسي مؤلف من مقدمات يقينية لا نتائج اليقين
ويبطل تعريف الدلالة بدلالة الدليل المركب من التقليديات
وما يفيد العلم النصور والالفاظ بالنسبة الى المعاني جميعا
ان اريد بالعلم الادراك اليقيني فالصواب ان يقال والشئ الاول يسمى
دليلاً ودليلاً والشئ الثاني مدلولاً والدليل ان كما مفيد لليقين يسمى
دليلاً وبرهاناً وبرهاناً وان كان مفيداً للظن يسمى دليلاً اقناعياً
وأما (قوله ان توسط الوضع فيها) اي ان كان الوضع واسطة

معلوم ان لا يكون مفيد العلم الا ان يكون له فائدة في بعض النسخ فان كان كذلك فهو مفيد العلم
وغيره من النسخ سواء كان مفيدا او غير مفيد العلم وان كان مفيدا لم يكن له فائدة في بعض النسخ
فان كان كذلك فهو مفيد العلم وان كان مفيدا لم يكن له فائدة في بعض النسخ

[illegible]

على الكلام في قوله لا يجازى في المعقولات الثانية الكلام في المعقولات الاولى
للمعقولات الثانية الكلام في المعقولات الاولى لانها لا تصنف في الخارج بل في النفس
بما امر في الجمل الصلة والوصول قيد للمعقولات الاولى
قوله وان الكلام آه من انه يرايه المعقولات الاولى لانها لا تصنف في الخارج بل في النفس
بما امر في الجمل الصلة والوصول قيد للمعقولات الاولى
قوله وان الكلام آه من انه يرايه المعقولات الاولى لانها لا تصنف في الخارج بل في النفس
بما امر في الجمل الصلة والوصول قيد للمعقولات الاولى

كذلك اذا عرفت بكونه عدميا او امر اعتباريا لا يسرى
الى ما قبل الامكان من المعقولات الثانية لانه قد وصفت به
شي في الخارج قلنا للموصوف به هو المطلق فتا لم الشئية
هو الوجود على تفسير التعريف فلا وجه لاعادة ثم كلا من
الوجود والوجوب والامكان والامتناع على نوعين في
نفسه وتغيره كما قال قدس سره في حاشيته حكمة العين
وعدم البحث في النوع الثاني في المنطق محل نظرها مواد
الوجهات يوسف افندي

في الدرجة الاولى اذ يصدق عليه انه لا يجازى به امر في الخارج مع انه
معتقول اول كما مر وكذا الكلام في قوله المعقولات الاولى التي يجازى
بها امر في الخارج لكن بقي فيه ان الشئية والوجود والوجوب والامكان
من المعقولات الثانية على ما تقر في موضعه وليس من موضع المنطق
وان اعتبر انطباقها على المعقولة الاولى فلا بد ان يعتبر في التعريف انطباقها للمنطق

انما يقال ان ما عرفت في التعريف الثاني
انما يقال ان ما عرفت في التعريف الثاني

قوله فلا بد من ان يعتبر لان المنطق يبحث عن احوال الذات
والعرض والنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام
والحد والرسم والحيلة والشرطية والقياس والاستقراء
والتمثيل من حيث النفع في الايضال ولا شك انها معقولة
ثانية فري في موضوع المنطق من هذه الحيلة لانفسه فقط
كما لا يخفى واعلم ان هذا التعريف للمقدمة واعتراض عليه
اكثر التاخرين بان المنطق يبحث عن نفس المعقولات الثانية
ايضا كالكليات والجزئية والذاتية والعرضية ونحوها فلا يكون
هي موضوعه وكذلك عدلوا الى موضوع المنطق المعلومات
التصورية والتبديقية وذهب بعض الى ان موضوع المنطق
الفاظ من حيث يدل على المعاني لانه يقال في المنطق ان الحيوان
الناطق مثلا قول شارح والجزء الاول جنس والثاني
فصل وغير ذلك سعاد الدين

الذاتية للمعقولة الثانية المنطبقة على المعقولة الاولى من حيث نفعها
في الايضال الى المجهول كما فعلته في شرح المطالع اللهم الا ان يقال
بالاكفاء بما في التعريف الاول (قوله كان للمنطق طرفان) لما تقر عندهم

انما يقال ان ما عرفت في التعريف الثاني
انما يقال ان ما عرفت في التعريف الثاني

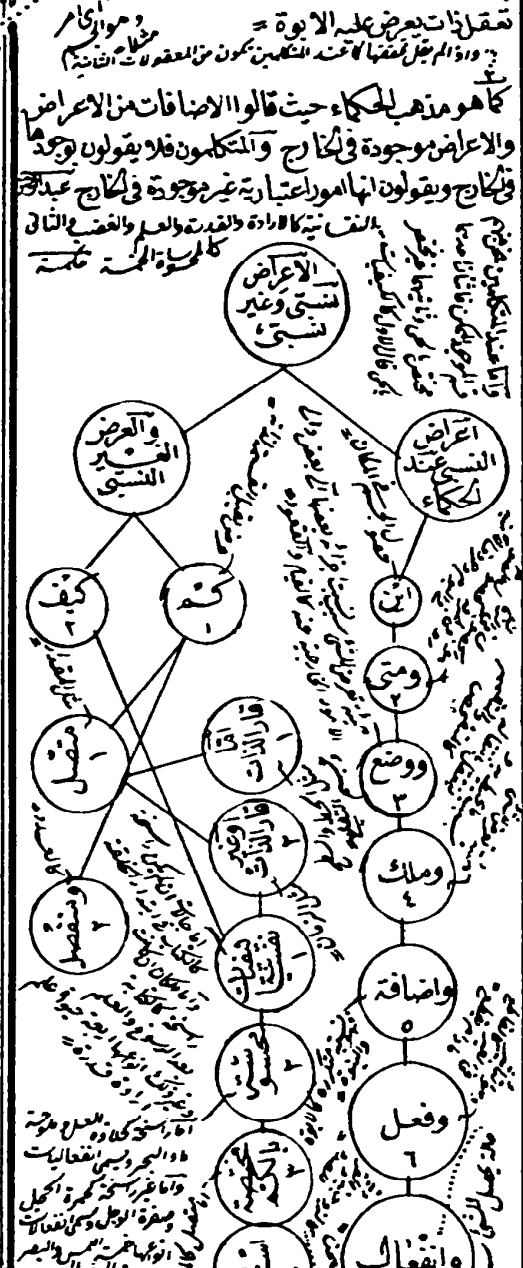
قوله فلا بد من ان يعتبر لان المنطق يبحث عن احوال الذات
والعرض والنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام
والحد والرسم والحيلة والشرطية والقياس والاستقراء
والتمثيل من حيث النفع في الايضال ولا شك انها معقولة
ثانية فري في موضوع المنطق من هذه الحيلة لانفسه فقط
كما لا يخفى واعلم ان هذا التعريف للمقدمة واعتراض عليه
اكثر التاخرين بان المنطق يبحث عن نفس المعقولات الثانية
ايضا كالكليات والجزئية والذاتية والعرضية ونحوها فلا يكون
هي موضوعه وكذلك عدلوا الى موضوع المنطق المعلومات
التصورية والتبديقية وذهب بعض الى ان موضوع المنطق
الفاظ من حيث يدل على المعاني لانه يقال في المنطق ان الحيوان
الناطق مثلا قول شارح والجزء الاول جنس والثاني
فصل وغير ذلك سعاد الدين

قوله فلا بد من ان يعتبر لان المنطق يبحث عن احوال الذات
والعرض والنوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام
والحد والرسم والحيلة والشرطية والقياس والاستقراء
والتمثيل من حيث النفع في الايضال ولا شك انها معقولة
ثانية فري في موضوع المنطق من هذه الحيلة لانفسه فقط
كما لا يخفى واعلم ان هذا التعريف للمقدمة واعتراض عليه
اكثر التاخرين بان المنطق يبحث عن نفس المعقولات الثانية
ايضا كالكليات والجزئية والذاتية والعرضية ونحوها فلا يكون
هي موضوعه وكذلك عدلوا الى موضوع المنطق المعلومات
التصورية والتبديقية وذهب بعض الى ان موضوع المنطق
الفاظ من حيث يدل على المعاني لانه يقال في المنطق ان الحيوان
الناطق مثلا قول شارح والجزء الاول جنس والثاني
فصل وغير ذلك سعاد الدين

انما يقال ان ما عرفت في التعريف الثاني
انما يقال ان ما عرفت في التعريف الثاني

ان يكون من باب التجريد تأمل
اي وان لم يكن المراد منها اللغوي بل كان معناه
الاصطلاحى كان
فقد كالاتى كالاتى
شروطه لا يمكن ان
يتعقد بدون
ان يكون من باب التجريد تأمل
اي وان لم يكن المراد منها اللغوي بل كان معناه
الاصطلاحى كان
فقد كالاتى كالاتى
شروطه لا يمكن ان
يتعقد بدون

ما يابا بقا كالاتى اذ قيل بتحقيقها في الخارج كذا في حكا
شرح التجريد واذا عرفت هذا فقول قوله لا يجازى بها
امر في الخارج قيد للمعقولات الثانية مراد بها معناها اللغوي
اي الامور المتعلقة في المرتبة الثانية لا معناها الاصطلاحى المعبر
فيه القيد المذكور والا لكان قوله لا يجازى بها امر في الخارج مستدكا
مستغنى عنه فيكون المجموع عن القيد والقيد هو المعنى الاصطلاحى
للمعقولات الثانية ولا يجوز ان يحمل المعقولات الثانية على المعنى
الاصطلاحى ويجعل جملة الصلة والموصول صفة كاشفة
عن حقيقتها كما توهم بعضهم لانه ينقض بالعدم الشغل



فان لا نسلم استدراكه فله
الوصف اذا كان الوصف متضمنا لمعنى
واحد كان يومنا هذا
فان لا نسلم استدراكه فله
الوصف اذا كان الوصف متضمنا لمعنى
واحد كان يومنا هذا

والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام
والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام
والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام
والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام

يقول من حيث تنطق أي تشمل تلك المعقولات الثانية على المعقولات الاولى اشتغال
لكل على جزئية أي تجري على المعقولات الثانية أحكام كلية بحيث تنبئ تلك
أحكامها ويأدي إلى المعقولات الاولى التي هي طبائع تلك المعقولات الثانية
تلك المعقولات الثانية وتعرف منها مثلاً إذا أردنا ان نعلم ان الحيوان
الناطق يوصل إلى الكنية نرجع إلى أن الحد الثاني يوصل إلى الكنية وإذا أردنا
أن نعلم ان الحيوان ما يتوقف عليه الايضاً نرجع إلى ان الجنس ما يتوقف عليه
الاضطراب أو غاي هذا القياس علم ان المعقولات الاولى هي طبائع المفهوم الصورة
من حيث هي وما هي من المعقولات الاولى الذي لا يوجد لها حاجة إلى كنية ولا كنية

هكذا الحيوان ما يتوقف عليه الايضاً لانه جنس وكل جنس ما يتوقف عليه الايضاً فالحیوان ما يتوقف عليه الايضاً
أي من جانب التصديق مثلاً إذا أردنا ان نعلم ان العالم متغير وكل متغير حاد موصول إلى العالم بان العالم حاد نرجع
إلى ان الشكل الاول موصول إليه وإذا أردنا ان نعلم ان كل متغير حاد يتوقف عليه الايضاً نرجع إلى ان القضية الكلية ما يتوقف عليه الايضاً
وإنما قيد بكيفية احتراز عن المفهومات التي هي المعقولات اذ هي متصورة من عارضة
قوله من حيث هي أي أقول أنا قيد الطابع الكيفية المذكورة لان هذه المعلومات لا من حيث مفهوماته لا يكون للعلوم
للاول طبائعها فيما يتوهم ان كنيته قيد التصور لا هو عن كنهه
لان حيث انها تعرض لها عرضاً وتعرض هي لمعرض =
عني ما يعرف الذي مثله هو الحيوان فان الحيوان معقول اول وانانية معقول ثان وما يعرفه العرضية كذلك =
قوله كالكية وهي فرض مكان صدق على كثيرين كما ان تجريئة عدم ذلك في خليل

فان مفهوم الحيوان
من المعقولات الثانية
لحيوان في الخارج
موجود في الخارج
فان مفهوم الحيوان
من المعقولات الثانية
لحيوان في الخارج
موجود في الخارج

والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام
والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام
والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام
والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام

والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام
والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام
والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام
والأولى ان يقول معرفتنا تلك الناطق معقولات الاولى وهو الحكم وبعد الحكم معقولات الثانية وهو الحكم التام

وقوله تدبروا الآية الى ان لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل
المنطق اما في الدلالة او في الحقيقة فلهذا لا يكون وجه التأمل
قوله تدبروا الآية الى ان لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل
علم المعاني لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل
ان لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل
فليس كذلك ولا امر
بأن لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل

في وجهه اما بان الثبوت في الإثبات قد يكون سور الكلي كما ذهب
اليه بعضهم أو بان الجملة عند علماء البلاغة قد يكون في قوة
الكلية دفعا لزمج احاد المتساويين على الآخرة تأمل وتدبر
(قوله حتى تأمن من قوت شيء) أه يعني أن طالب كل كثرة
تضبطها جهة واحدة اذا حصل الشعور بها بتلك الجهة
بأن يعرفها بها وقف على جميع تلك الكثرة اجمالا حتى اذا
أورد عليه شيء من تلك الكثرة علم انه منها واذا اورد عليه
ما ليس منها علم انه ليس منها فإما من من قوت شيء
مما يعنيه وصرف الهممة الى ما لا يعنيه
(قوله وأن يعرف غايتها) أي غايتها المهمة
لذلك الطالب المترتبة عليها في الواقع أي يصدق
بانها غايتها (قوله ليزداد جدا ونشاطا) أي سرورا
وتلذذا بعد الشروع فيها ولا يفتر عن السعي
في تحصيلها (قوله على تقديم الشعور بتعريف العلوم آه)
أي ليأمن من الطالب من قوت شيء مما يعنيه وصرف الهممة

في الدابة ويحتمل ان يكون التأمل اشارة الى ما في الوجه
الاول والتدبر اشارة الى ما في الثاني ويمكن ان يكون وجه التأمل
اد النكرة في لا يجدها ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل
فيه بقرينة ولا قرينة عليه هنا وجه التدبر ان الدخول في
العبارة بعد ظهور المراد ليس من دأب المحصلين ويحتمل
ان وجعلنا مل ان قوله طالب كثرة ليس قضية فضلا
عن كون مهلة او محصورة عماد
أي ضبطا معتبرا عند العلماء فان الضبط يكون لكل مسألة
مطلوبة او يكونها مسألة على النسبة مثلا فانه لا يعتبر بل
المعتبر هو ضبط الموضوع والغاية وقه خليل
بمعنى جهة صارت سببا للوحدة الاعتبار تلك الامور المتكاثرة
فاضافه الى الجهة في الوحدة لامية من اضافة السبب الى المسبب
أي سببا للوحدة فان كل علم مسائل كثيرة نجعلها موضوعا
او غايتها واحدة وحدة اعتبارية وقه خليل
قوله وقف على جميع آه مثلا من تصور المنطق بانه قانون
يعرف به صحيح الفكر وفاسد يحصل عنده مقدمة كلية
وصحان كل مسألة من مسائل المنطق لها مدخل في تلك
المعرفة فاذا اورد عليه مسألة معينة منها يمكن ان يعلم
انها من المنطق بان يقول بان هذه المسئلة لها في معرفة
صحيح الفكر وفاسد وكل مسألة كذلك فهو من المنطق
فهذه المسئلة من المنطق واذا اورد عليه مسألة من النحو
يمكن ان يعلم انها ليست من المنطق بان يقول ان هذه المسئلة
ليست لها مدخل في معرفة صحيح الفكر وفاسد وكل مسألة
كذلك فهي ليست من المنطق فهذه المسئلة ليست من المنطق
عماد الدين
قوله وصرف الهممة فيه ان هذا لا يتوقف على التعريف باحدهما
بأحد المتيين والشعور به بل انما يتوقف على التعريف مطلقا

قوله تدبروا الآية الى ان لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل
المنطق اما في الدلالة او في الحقيقة فلهذا لا يكون وجه التأمل
قوله تدبروا الآية الى ان لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل
علم المعاني لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل
ان لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل
فليس كذلك ولا امر
بأن لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل

قوله تدبروا الآية الى ان لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل
المنطق اما في الدلالة او في الحقيقة فلهذا لا يكون وجه التأمل
قوله تدبروا الآية الى ان لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل
علم المعاني لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل
ان لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل
فليس كذلك ولا امر
بأن لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل

قوله تدبروا الآية الى ان لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل
المنطق اما في الدلالة او في الحقيقة فلهذا لا يكون وجه التأمل
قوله تدبروا الآية الى ان لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل
علم المعاني لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل
ان لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل
فليس كذلك ولا امر
بأن لا يكون من شأنه ان يكون وجه التأمل

في الاستعارة...
وهي التي لا تستعمل...
في الاستعارة...
وهي التي لا تستعمل...
في الاستعارة...
وهي التي لا تستعمل...

في الاستعارة...
وهي التي لا تستعمل...
في الاستعارة...
وهي التي لا تستعمل...
في الاستعارة...
وهي التي لا تستعمل...

بالعواصف التي هي الرياح الشديدة في الاهلاك ثم
غير عن ذلك الاشياء بها استعارة مصححة تحقيقاً
كما ستعرفها او شبهة الفضائل في النفس بالنباتات
الحضرة في المرغوبة فغير عن المشبه به بلفظ المشبه
استعارة بالكناية واصاف اليها العواصف استعارة
تخييلية اي خلصتني من محن الاشياء التي هي مهلكة
ومزيل للفضائل كالرياح الشديدة التي هي المهلكات
لما اصابته من النباتات واما تشبيه ادراك الفضائل
بالعواصف على ما قيل فغير مناسب على ما لا يخفى
قوله (وصلاة) نصب بفعل محذوف وهو وصلت
واصل على قياس حمدك لكن الفعل ههنا ليس بواجب
المحذوف لا سماعاً ولا قياساً بل جازم المحذوف والنكتة
في اختيارها على الاسمية واختيار المحذوف على الذكر كهي
في حمدك (قوله اولى القواضيل) اولى بحوران يكون
مفتوح الهزة بمعنى الاحسن والاشرف وهو الظاهر

وهو ثابت لازم المشبه بالمشبه لكن لا يكون نفس الامر بل يكون لغرض شرح
استعارة تخيلية وهي انما لازم من لوازم التشبيه للمشب فان قيل
لما فرض الفضائل من افراد النباتا لم يكن شبيهاً للوازم التشبيه
بل يكون شبيهاً للوالم النباتا وهي العواصف فنفسها قلنا ان
فرضنا الفضائل من افراد النباتا لكن ما وردنا من ذلك
الفرد لتحقيق بل الفرضي فتكون شبيهاً للوازم التشبيه وهو
الفرد لتحقيق لها التشبيه وهو الفرد الفرضي عباد
استعارة تخيلية هي التي ان ثبت لازم التشبيه يعني ان العوا
لازم النباتا ثبت للفضائل ان لا يكون ونفس الامر بل يكون الفرضي
هذا المعنى على التشبيه الاول وعلى الثاني خلصتني من محن عواصف
الفضائل التي كالنباتات الحاضرة في المرغوبة رضا
قوله اي خلصتني بنفسه على تقدير الاستعارة المصححة ولما
التفسير على تقدير الاخر على فهم المعلم بالمقايسة يوسف
لانه لا اهلاك لادراك الفضائل كالعواصف لان ادراك
الفضائل ملج والعواصف قبح وتشبيه الملج الى القبح
قوله على ما لا يخفى لان معاني الفضائل من الصعوبة والاشكال البطر
الذات من حيث حصوله وما في العواصف من الاضرار والاهلاك
بالنظر الى غيره فابن هذا في ذلك ولانه لا اهلاك لادراك
الفضائل كالعواصف ولان ادراك الفضائل ملج والشبه
قبح وتشبيه الملج الى القبح قبح قيل وجه التشبيه بينهما
انه كما ان النباتات تحرك ويضطرب كذلك المدرك تحرك
ويضطرب بادراك المسائل المشكلة وهو غير مناسب كما لا يخفى
بل المناسب يقال وجه التشبيه بينهما انه كان الريح يتحرك
الاشياء ويضطرب بها كذلك ادراك المسائل المشكلة تحرك
الاذهان ويضطرب بها يوسف افندي
النكتة مسئلة لطيفة اخرجت بدقة نظر وامعان

في الاستعارة...
وهي التي لا تستعمل...
في الاستعارة...
وهي التي لا تستعمل...
في الاستعارة...
وهي التي لا تستعمل...

في الاستعارة...
وهي التي لا تستعمل...
في الاستعارة...
وهي التي لا تستعمل...
في الاستعارة...
وهي التي لا تستعمل...

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

قوله لكن عطف خلصتني اي نظا هره لان القياس على الاول
كون من بيانية فيكون تقدير الكلام ما خلصتني عنه من مخ
عواصف الفضائل والا يصح كون من متعلقة بخالص
والعائد محذوف وهو بكالا يخفى ولوقال لكن عطف
خلصتني عليه انبب بالمصدرية لكان اسلم وهذا يشع بيانه
لا يدل على ان ما مصدرية شئ سوى هذا العطف وقد عرفت
ان ههنا قرينة غير ذلك . مولانا خليل

قوله اذ على تقدير الموصولية لا يصح آه اذ يلزم من هذا العطف
كون الحمد على المحن كما لا يخفى وهو ليس بخائراً اعلم ان عدم صحة
العطف على التقدير المذكور مبني على ان يكون العائد المحذوف
لفظ منه واما اذا كان ذلك العائد لفظية وكان قوله من
محض متعلقا بخاصته فلا ريب في صحة العطف قوله مؤبى

٤
وأنصح من حيث اللفظ لكونه جملة فعلية ماضية
من حيث المعنى فلأنه يكون المحمودة عليه هو المحن وهو غير صحيح
لأنه من اللازم أن يكون المحمودة عليه أمراً جليلاً حسناً أو مستحباً
والمحنة ليس هذا دولوزاده

٩
وعلى هذا النقد يجوز ان يكون ما موصولة او مصدرية وت
بيانها ومتعلقة على قياس ما سبق تأمل عماد

فَيَكُونُ الْأَعْطَاءُ فِعْلَ الْحَمْدِ وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْعَوَارِ أَمَّا الْمَسَائِلُ
أَوْ مُطْلَقُ الْأَدْرَاكَاتِ وَالْمَلِكَةِ وَغَيْرَهَا فَيَكُونُ مِنْ بَيَانِيَّةٍ
وَيَحْجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَعْطَاءُ مَضَاقِلَ الْفَاعِلِ وَهُوَ عَطَايَا
الْأَفَاضِلِ وَفِيهِ حَلِيلٌ

قوله على جميع النقاد رأي سواء كما أنها تلج إلى العوارض أو يكون
من قبل الضمان المصدر للفقو فالأولان يقال وعلى التقديرين
كما لا يخفى ويمكن أن يقال أنه اعتبر الاحتمال في كل من التقديرين

من بين معارف الافاضل وان يكون مصدرية اي على تخليصك
 اي لفظ من عطف على يكون الاول بيان الى من المعنى
 لي فيكون من متعلقة بلخصت واضافه المنع الى العوارف
 اي حين اذا كان ما مصدرية
 بيانية اي من العطايا التي هي عوارف الافاضل اي الاحسانا
 اي اضافة العود الى من ج س م ن في الهم النوراني العطايا
 اليهم او احساناتهم لكن عطف خلصتني عليه يدل على
 اي عطف خلصتني اي عطف خلصتني
 ان المراد به المصدرية اذ على تقدير الموصولية لا يصح عطفه
 وهو خلاف رواية اي عطف خلصتني
 عليه من حيث المعنى ويجوز ان يكون المنع بفتح الميم
 اي على خلصت
 وسكون النون مصدر مفع اي اعطى وحيث يكون من اعطاء
 اي ما صل المعنى
 عوارف الافاضل وعلى جميع التقادير لا تكرار فيه كما
 قاله عز الدين في قوله
 قال البعض وقيل في دفع التكرار على تقدير عدم كون
 فالاجمال في العوارف في جميع الاضافات
 الاضافة بيانية بيانية اي عطف خلصتني
 الاضافة بيانية وعدم كون المنع مصدر مفع المراد بعوارف
 اي العطايا
 الافاضل المسائل المذكورة في كتبهم او المأخوذة من افهامهم
 لا حاجة الى تفصيل المسألة
 وبالمنح المسائل المستنبطة منها او من احدها فكأن
 اي عطف خلصتني
 عوارفهم اعطاهما (قوله وخلصتني) عطف على خلصت
 اي افاضلهم
 اي ما خلصتني من محن اي على تخليصك اياتي من
 اي محن
 محن عوارف الفضائل شبيه الاشياء المهلكة للفضائل
 اي محن
 اي محن

[illegible][illegible]

اشیو قول احمد نام کتاب مستطابك مشكلات و غوامضی حل ایدر درجه زیده مذکور الاسامی کتابگرد
 تحشید و ایضاح اولندرق موقع انتشاره وضع اولندقی
 اسامی کتب

یوسف افندے عماد الدین قرطخلیل شرح مطالع عبدالرحمن عبدالرحیم تحفہ عوامل قره موسی عربزاده دوه لو
 مولانا نور الدین سید شریف حواجه زاده بر دبی محمد امین محمودا مصباح داود افندے حواجه ابوالقاسم
 حسن افندی رحمی افندی علی المرتضی شیخ زاده ترجمان سید عثمان محیی الدین قطب الدین شوق
 حسن چلبی سلیمان قره باغی صدر الدین قریبی حسکانی اسماعیل صبی فیض الله افندے احمد حمید
 قاسم اضرؤمی کتفی ابراهیم افندے ابن حلکان برهان لکنبوی درالناجی یوسف حسنی فتح الله افندے
 شرح عقائد مختصر معانی مودیکر خواشلر زنده چی وارذیر

بر مہر قندیل طوہر دینی پاک یانے

ار اے طہری سجدہ اول اے اے طہری سجدہ
نہلمہ اے اے نامہ علیہ شمع برادر عزیزم

مہر نق عقیقہ بیدار

بارے علیک

مہر نق عقیقہ بیدار
مہر نق عقیقہ بیدار
مہر نق عقیقہ بیدار

مہر نق عقیقہ بیدار
مہر نق عقیقہ بیدار
مہر نق عقیقہ بیدار

بالفرض من الشك والافتقار إلى التيقن بالبرهان لا يكون انفعال النفس في ذلك ان يكون وانزها وبزبد في ذلك ان يكون الشك على وزن لطيف او نبيذ بصوت طيب هذه يا قوة سبالة لا تخرج وكل من ياقوة سبالة فاقوة سبالة

بالفرض من الشك والافتقار إلى التيقن بالبرهان لا يكون انفعال النفس في ذلك ان يكون وانزها وبزبد في ذلك ان يكون الشك على وزن لطيف او نبيذ بصوت طيب هذه يا قوة سبالة لا تخرج وكل من ياقوة سبالة فاقوة سبالة

بالفرض من الشك والافتقار إلى التيقن بالبرهان لا يكون انفعال النفس في ذلك ان يكون وانزها وبزبد في ذلك ان يكون الشك على وزن لطيف او نبيذ بصوت طيب هذه يا قوة سبالة لا تخرج وكل من ياقوة سبالة فاقوة سبالة

من فيلا سوف اى محب الحكمة شرح عقائد

كقولنا هذا الفعل حرام لان الفلان العالم قال هكذا وكما قال الفلان العالم من الجهة فهو حرام فهذا الفعل حرام لمرتبته

قولا ايضا اى كالمقياس المؤلف من مقدمات شبيهة بالحق او شبهة بالمقدمات المشهورة شرح

وفائدة المغالطة تغليب الخصم واسكاته واعظم فائدتها الاحتراز عن المغالطة قال الشاعر عرف الشرا لا للشرك ولكن لتوقيه في لا يعرف الخير والشرع فيه

كقولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث محمد

المقصود من البرهان الوصول الى الحق اليقين شرح صلاح قوله والعمدة هو البرهان قيل في قوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ان الحكمة اشارة الى البرهان والموعظة الى

الخطابة ولجلد الى الجدل فيكون كل من هذه الثلاث معتمدا عليه بلا شك في الدعوة الى سبيل الحق لكن بالنسبة الى نفس المستدل العمق هو البرهان فقط بلا شك لانه يفيد اليقين بلا ريب بخلاف الاخرين ولهذا حصر المصنف العمدة في البرهان جعلنا الله

من الواصلين الى علم اليقين لان السامعين ورزقنا بعناية منه الى الحق اليقين والمجد لله في الاول والاخر والصلوة على رسوله وفي الظاهر والظاهر

والصلوة على رسوله وفي الظاهر والظاهر

والصلوة على رسوله وفي الظاهر والظاهر

خاطئ ينتشر منه التراب وما ينتشر منه التراب ينهدم (والشعر قيار) اي في كذا الخاطئ

مؤلف من مقدما تنبسط منها النفس نحو الحزم يا قوة سبالة اي نفس ووزعب والحاس من الصاعات النفس المغالطة

(او تنقبض) نحو العسل مرة موعدة (والمغالطة وهو قيا مؤلف اي موقنة

من مقدما كاذبة شبيهة بالحق) ولا يكون حقا وليسمى سفسطة (او) اي موقنة

شبيهة (بالمقدما المشهورة) مشاغبة (او مقدما وهمية كاذبة) اي موقنة

كما يقال ان وراء العالم فضاء لا يتناهى وهذا ايضا ان قولها الحكم اي بالمغالطة

سفسطة وان قولها الجدل يسمى مشاغبة فالمغالطة منحصرة في اي قبل المؤلف

السفسطة (والعمدة) التي تعتمد عليه (هو البرهان) لا غير لان تحصل اي لا غير البرهان

العقائد الحقة وتزيل عقائد الباطلة ليس لانه وليكن هذا اخر الرتبة في المنطق اي استغرق

فاجتمع مرتبة كل من الله تعالى انفق شهيرة ولون على ارضنا البرهان الدولي فيصير قد وقع نفعه من حيث لا يشعير بقا الملك الفناخ في او اخر حكايا الدولي السنة خمس وثلاثمائة الف و هجرة مبر رتبة

السياسة في سلف مختلف ختم الله تعالى انما غفر الله نوال الدنيا بالجنسي وبسترها الحق انظر لاسني لحو التي الذي هو يتخذ العالم خلاصة في وزيد بن ادم صلى الله عليه وسلم ما كان الاشكال في القول والادراك في العلم والادراك في العلم

الشر في فضل وعلى الله الذي هو في العلم والادراك في العلم والادراك في العلم والادراك في العلم

اي في كذا الخاطئ

وهو الذي يفتقر بقول الامة نحو العالم حادث لانه متغير والقادر
بالرقبة والظهور ان الالهية
وهذه المقدمة مستحقة للنفس من غير شك وبغير عن هذا عند المتصور
من اشخاص لا يصح ان يفتقر على الكذب وكلما يكون مثله
فان هذا الكلام اذا سمع مرة بعد اخرى فترى انه كلام صحيح
وكل من ادعى النبوة واعترف بالحق في حق محمد عليه السلام
ولا يشك في ذلك بل الغاية
علاصين مثل خمسة
واشعة طافية
دفع العلم بالاشيعة
وغيره العلم بالاشيعة

حصول اليقين (كقولنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ادعى النبوة واظهر
المعجزة على يد) فانه كملنا بالبلد النائية والام الماضية (وقضاي
قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن
وهو لا نقسب بمساويين) فان الدهن يترتب في الحال ان الاربعة منقسمة
بمساويين وكل ما كان كذلك فانه زوج فالاربعة زوج والثامن مضاعف
لخمس (لجمل وهو قياس) جنس (مؤلف من مقدمات
مشهورة) فصل ويختلف باختلاف الارزاق والامكنة والاقران
وغيرها (والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معقولة)
كتبني عليه السلام اولي (او منطوية) معقولة فيها اعتقاد ارجح نحو كل

لخصوكم ان تصور الطرفين لا يتفك عنه تصور الوسط
وهو لا يتفك عنه ترتيب القياس فهنا امور ثلثة
متعاقبة فمتى تصور طرفها حصل بسهولة قياس مرتب
منتج لها فهي قضية قياسها معها كما عرفت لا يتفك
ان معنى الزوج اما هو المنقسم بمساويين فالوسط
عين الطرف لا نأقول لان سلم ذلك لجواز ان يكون
تفسير الزوج بالمنقسم بالمساويين تفسير باللازم
ومادة الالف والنون بفتح الهرة لانه خبراى فهو ان
الجدل في اللغة القوة والمشهور انه في اللغة بمعنى المجادلة
وفي الاصطلاح وهو قياسه =
كقولنا هذا الفعل حسن لانه عدل وكل عدل حسن
فهذا الفعل حسن وكقولنا هذا الفعل قبيح لانه ظلم
وكل ظلم قبيح فهذا الفعل قبيح وكقولنا هذا الفعل
محمود لانه مراعات الضعفاء وكل مراعات الضعفاء محمود
فهذا الفعل محمود حمدى
وهو قد يكون صادقا وقد يكون كاذبا بخلاف اولية فلها
صادقة البتة فلا جد
كلاختلاف الالسن فتكون شهرتها في لسان العرب دون
غيره مثلا شرح
والغرض من الخطابة ترغيب الناس فيما يتفهم من امور
المعاد والمعاش والترهيب عما يضرهم كما يفعل الوعاظ
ويصرون بالجمهر كقولهم المؤمن لخالص يصلح ويصو
وكل من يصلح ويصوم مبعد من النار وكقولهم المؤمن
الشارب لغير عاص وكل عاص مبعد من النار شوقى

كقولنا كشف المعقولات
جد الان التي على
فبيح بقوله لعن الله الناطة والنظور
بى عند قوله النجى عليه السلام فهو قبيح
وكل فعل قبيح
فهذا الفعل قبيح
بلا ولفظونه اى او قياسها العقل حكم ارجح من مقدمات منطقية وهي مستحقة
القضايا التي يحكم بها العقل حكم ارجح من مقدمات منطقية وهي مستحقة
فوقه من مقدمات مشهورة وهي قضايا يعرف بها جميع الناس
وسبب شهرتها فيها بينهم والظلم قبيح واما في طباعهم من سجداتهم
لنا العدل حسن والضعفاء محبوبة واما انفعالهم فتجد عندنا
فوقه من مقدمات مشهورة وهي قضايا يعرف بها جميع الناس
وسبب شهرتها فيها بينهم والظلم قبيح واما في طباعهم من سجداتهم
لنا العدل حسن والضعفاء محبوبة واما انفعالهم فتجد عندنا

والقول بان بعض القضايا لا يكون لها حدودها
ان حدود القضية على الموضوعات
والقول بان بعض القضايا لا يكون لها حدودها
ان حدود القضية على الموضوعات
والقول بان بعض القضايا لا يكون لها حدودها
ان حدود القضية على الموضوعات

كما سيجي من ان الانتاج بواسطة عكس نقض القضية
لا يسمى قياسا بخلاف الانتاج بالعكس المستوي لرعاية
حدود القضية فيه فان قلت ان كان كذلك فلم ذكره
في المطولات وطولوا الحكمه تطويلا يكا ديمتغ على الاجل
والضبط قلت لانه فائدة في بيان صدق القضية بواسطة
صدق عكس نقضها كذا قالوا مع ان الشيخ كثيرا ما يستخرج
بعكس النقض في كنه الحكمة كما لا يخفى على متبعيه ومتبعيه
في بيان باب ابي الاقيسة رابع
الباب الرابع في مقاصد التصديقات وهو باب القياس
في تعريفه وتقسيمه (القياس هو قول جنس) مؤلف
من قول (يخرج القول الواحد كقضية البسيطة المستقلة
لعمتها مثلا والمراد بالاقوال ما فوق الواحد ضرورة صحة
تأليف القياس من المقدمتين (متى سكت) صفة اقوال
اشارة الى ان كونها مسجلة في نفس الامر ليس بشرط لتسميتها
قياسا فيتناول التعريف القياس الكاذب المقدمات ايضا
لزم) يخرج الاستقراء الغير التام والتمثيل فانها لو ان سلكا

مثلا نقول قولنا كل انسان حيوان صادق لصديق نقض
عكسه وهو كل ما ليس حيوانا ليس انسانا لان ثبوت نقض
الاخصر كل نقض لا عم يستلزم ثبوت عين الاعم لكل عين
الاخصر شقوى
والباب عبارة عن الالفاظ المخصوصة الال على المعاني المخصوصة
من حيث انها دالة عليها كما هو المحتاج
ولما فرغ مما يتوقف عليه القياس من القضايا واحكامها
شرح في بيان مقاصد التصديقات شقوى
قوله القياس اي ما يجب استحضاره القياس وهو لغة تقدير
شيء على مثال آخر واصطلاحا هو قول مؤلفه
قوله جنس اي القياس المعقول واللفظ والقول ههنا
كالقول في تعريف القضية فاعلم ان القياس قسمان معقول
وملفوظ اما القياس المعقول فهو الذي يتركب من القضايا
المعقولة واما القياس الملفوظ فهو الذي يتركب من القضايا
الملفوظة فيجوز ان يكون كل حيوان كذا وليس في
عكس النقض لازم ان ليس بان
كاستلزام كل انسان حيوان قولنا بعض حيوان انسان
فانه لا يسمى قياسا ههنا
وقاعدة هذا القيدان قولنا المص في ابعده متى سلبت
لا يخرج القضية البسيطة لانه لزم عنها لثابتها قولنا آخر
وهو العكس حاشية من لوكات الاقوال المذكورة كنهها
وكذا عكس نقضها فانه لا يسمى قياسا وان لزم منه قول آخر
لذاته لان القول الواحد لا يسمى قياسا - بنهي قيات
لانها جمع في التعريف وكل جمع في التعريف يراد به ما فوق الواحد
فالا قول يراد بها ما فوق الواحد ليتناول القياس المؤلف من

فان كان لا يشترط في تعريفه ان يكون له حدودها
فان كان لا يشترط في تعريفه ان يكون له حدودها
فان كان لا يشترط في تعريفه ان يكون له حدودها
فان كان لا يشترط في تعريفه ان يكون له حدودها

بلى في الاصل كقولك لا شيء
من الجبر بانسان والا لصدق
في موضوعه بعض
من افراد الجبر وهذا محال
لان السالبة الكلية تناقض مع
الموجبة الجزئية والتقيضية لا اجتماعا
بلى في الاصل كقولك لا شيء
من الجبر بانسان والا لصدق
في موضوعه بعض
من افراد الجبر وهذا محال
لان السالبة الكلية تناقض مع
الموجبة الجزئية والتقيضية لا اجتماعا

اعلم ان لاثبات العكس تلك طرق الاول العكس
وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ما يناق في الاصل
والثاني هدف وهو ان يضم نقيض العكس الى الاصل
لنتج محالا والشارح اشار الى هذا من الطرفين لظهورها
ولما الافتراض وهو الطريق الثالث فتذكر لحفاء
وكثر مقدماته
برهان

صدق سلب الموضوع عن كل افراد المحمول اذ لو ثبت الموضوع لشيء
في عكسه اي من العكس لقولنا لا شيء من الجبر بانسان
من افراد المحمول حصل الملاقات بين الموضوع والمحمول في ذلك
الفرد وقد مر ان الملاقات تصحح الموجبة الجزئية من الطرفين
وصدق الموجبة الجزئية من الطرفين ينافي السالبة الكلية
من احدهما (فانه اذا صدق لا شيء من الانسان بحججه لا شيء
من الجبر بانسان) والا فبعض الجبر بانسان فبعض الانسان محجج
هذا خلف او تضمنها صغرى الى قولنا لا شيء من الانسان بحججه
حتى يتنج بعض الجبر ليس بحجج هذا خلف (والسالبة الجزئية
لا عكس لها لزوما) اذ لو كان لها عكس لزوما لصدق العكس
في كل موضع صدق الاصل فيه وليس كذلك (لانه يصدق بعض
ليكون ليس بانسان ولا يصدق عكسه) اي بعض الانسان
ليس بجبر وانما قال لزوما لجواز صدق عكسها حيانا
بخصوص المادة نحو صدق بعض الجبر ليس بانسان وبعض
الانسان محجج واعلم انه انما لم يذكر عكس التقيض مع انه من
جملة احكام القضايا لعدم استعمالها في العلوم والانتاجات

لقد تم نقيض العكس
اي في موضوعه
بعض من افراد
المحمول
فان كان
بعض الانسان
محجج
فانما لم يذكر
عكس التقيض مع
انه من جملة
احكام القضايا

قوله لا عكس لها لزوما فيه ان عكس القضية يعتبر كونها
عكسا لازما للقضية كما عرفت فيما سبق فتد لزوما
مستدرك بل لا بد ان يقال والسالبة الجزئية لا عكس
لها اذ القضية الحاصلة من تبدلها ليست بلازمتها
لانها وان صدق في بعض المواد لكان لا يصدق في بعض
الآخر فلا يكون عكسها
تخاشيما

مفعول مطلق لقوله لا عكس اي لا عكس لها لزوما او
تمييز ويجوز ان يكون حالا بمعنى لازما
درالتام

وهو سلب الاخصر من بعض الاعم

اي في بعض الاوقات عند كون الموضوع والمحمول فيهما متباينين
فهذا العكس صادق لكن بخصوص المادة وقواعد كلية
فالاولى ترك قوله لزوما تأمل
سوق
قوله لم يذكر المص عكس التقيض هذا الاعتداء انما يحتاج
اليه اذا كان المص في صيدناستيفه قواعد الفن كما مر
مع انه لم يذكر من التناقض والعكس المستوكشيما
الاتناقض الحملات وعكسها لانه لا يذكر الا ما يجب

الشكل
للمبتدئ والذليل
الاربع على ما ينبغي
قوله خيل

قال قدماء المنطقيين العكس التقيض هو جبر بانسان
فان كان الانسان حيوانا كان عكسه كل ليس بجبر
وقال الثاني والاربعون هو جبر لانسان
في الثاني والاربعون هو جبر لانسان
فان كان الانسان حيوانا كان عكسه كل ليس بجبر
وقال الثاني والاربعون هو جبر لانسان
في الثاني والاربعون هو جبر لانسان

قوله عدم استعمالها في العلوم
فان هذا الياء وسقط من بعض كنهه
فان هذا الياء وسقط من بعض كنهه
فان هذا الياء وسقط من بعض كنهه

الحكم على البعض في المهلة في قوة الجزئية سعد الله

قوله فحكمها آه حكم المهلة حكم الجزئية الى الجزئية
الكلية تناقض مع السالبة المهلة نحو كل انسان حيوان
الانسان ليس بحيوان والسالبة الكلية تناقض مع الموجبة
المهلة كما تناقض الموجبة الجزئية نحو لا شيء من الالسن
ليس بحيوان والسالبة الكلية تناقض مع الموجبة المهلة كما
تناقض الموجبة الجزئية نحو لا شيء من الانسان بحیوان والالسن
حيوان
سعد الله

فولمان يصير له يريد ان المراد من معنى العكس هنا ثلثة القضية
الحاصلة بعد التبدل ونفس التبدل والتبدل والا ولا ينصطلا
والثالث غير مصطلح وتحقيق الجعل في هذا المقام لئلا يلزم الجعل
ان جعل الذات وصفا وبالعكس الا لثبته على قلب الحقاير وكذا
جعل اصف المحمول موضوعا وذا الموضوع محمولا لا امتناع
جمل الذات على الوصف وصدفها عليه بالمستقيم وهو جعل
عقد الحمل عقد الموضوع وعقد الموضوع عقد الحمل بان يجعل عنوان
المحمول عنوان الموضوع وعنوان الموضوع عنوان المحمول وهو المراد
بجعل الموضوع في الذكر محمولا وبالعكس برهان
فان هذا على تقدير ان يكون يصير من الجرد على وزن يفعل واما على
تقدير كونه من بان التفعّل مبنيا للفاعل والمفعول فلا وجه له

كقولنا كل إنسان حيوان وبعض الحيوان إنسان لان بعض الحيوان
 شأن قضية حاصله من التبديل المذكور =
 قوله صار معنى تألوا وهو ان صيرورة الموضوع محمولاً على
 موضوعا ولم تكن تلك الصيرورة نفس التبديل لان تلك الصيرورة
 صفة الموضوع والحمول والتبديل صفة البديلا بالاكسر وهو
 لشخص وكل واحد منهما مبدل بالفتح ولكن يصير نفس التبديل
 لاهتمام وصف البديلا بالاكسر
 وهو نفس التبديل والحصول وهنا غير مراد لان العكس
 لا يفكاس
 شرح

[illegible]

الانسان ليس حيوان ولا شيء من الانسان حيوان وبعض الاشياء
حيوا لا يقال الاتحاد للوضوع فيها لان المراد من الموضوع تلك

المسئلة الموضوع في الذكر وهو متحد (فالمحصول لا يتحقق
الاشارة اتحاد في اي المضموم

الناس قصر فيهما إلا بعد اختلافهما في الكمية لأن الكسيتين قد تكاد
 أن تكونا متساويتين في ضمير الموصولات أي القضييتين أي الكلتية والبرية =
 كقولنا كل إنسان كاتب لا شيء من الإنسان بكاتب الجنهيين
 بالرفع = بالرفع

قد تصدق ان قولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان بالفقير
واعلم ان المهيمنة في قوة الخيرية فحكمها حكمها ومن احكام القضايا

العكس وهو ان يصير بتشديد الياء لان العكس يطلق على معنيين
 على القضية من التبديل المذكور وعلى النفس التبديل فلو لم يشدد صار
 وهو القدر (محمولا) او ما يقوم مقامه من الشرطية وهو القدر
 (محمولا) او ما يقوم مقامه من الشرطية وهو القدر

والمحول موضوعاً مع بقاء السلب لا يحجب محاله والتصدق

والتكذيب كاله) اما الاول فلان قولنا كل انسان ناطق لا يلزمه
 السلب اصلا وقولنا لا شئ من الانسان محلي يلزمه الايجل اصلا
 واما الثاني فعنا ان صدق الاصل صدق العكس وان كذب

[illegible]

وهو ان ينفذ
كل منهما =
أي مع كل النظر
عن الاقصاد
في السور وهو
نقطة التعلق ببعض
من أصل الموضوع
الذي كثر محله في
المحول موضوعاً
اللفظ بصير
في قوله ان يصير
الفا ثم بالتكلم
بما ومنه المعنى
بأن لا له المعنى
المصدرى =
أي أشار إلى المعنى
منه
أي لا يجوز في غير
الغيا صلا
الأنظر من أن
يصير في الأصل
له في سواليب
بلي =
في هذا النص
المتقدم فالحكم
لصدق واكد
مجان

في القضاة

قوله ليس معناه ان ينسب عدد الى عدد فنبغي ان يعلم
نسبة عدد الزيادة والنقصان ممكن يقال الاثنان زائد
على الواحد وهو ناقص عنه ولكن نسبة عدد الى عدد بالمشا
غير ممكن لانك اذا نسبت الى غير ذلك العدد يكون زائدا عليه
او ناقصا عنه وان نسبت الى عينه كما يقال الواحد مساو
لواحد يلزم نسبه الشيء الى نفسه وهو غير مفيد اللهم
الا ان يعثر النسبة بين العددين بان يقال هذا الشيء مساو

من ہر من مہیاں - حکومت کو یوں دیکھنا چاہیے کہ

[illegible]

[illegible]

لزم تحقق الحكم على تقدير عدم تحققه وانه محال برهان

طرد یعنی من جرئت جمع افرادہ و عکسا یعنی مرجہ منع اغیارہ

قوله وكذا الحكم آه يعني الحكم في زمان غير معين بحيث يتشرويسرى في جميع الأزمان على سبيل الدلية كقولك قد يكون اذا جاء زيد فاكرمه فانها قضية شرطية خريفة لان لفظ قد يكون يد على بعض غير معين من الزمان مع الحكم المطلق اى بدون التعرض للزمان اصلا كقولك ان جاء زيد اكرمه فانها قضيتان شرطيتان مهملتان لانه قد اهل فيها التعرض لكمية الزمان لان انتفاء التعرض لكمية الزمان اما انتفاء التعرض للتعرض اصلا كما في المثال الاول واما انتفاء التعرض لكمية الزمان مع التعرض للزمان البهم كما في المثال الثانى لان اذا ظرف الزمان دون ان برهان بينا على الانتفاء =

٥٠ ای الحالی عن التعریف للزمان ای الحكم فی زمان غیر معین
مع الحكم المطلق مثلاً زمان =

والتصلة فسمان هذا هو المشهور والتحقيق ان التصلة
منقسمة اليها والى المطلقة اذا حكم فيها ان قيد بقيد
للزوم سميت لزومية وان قيد بقيد الاتفاق سميت
اتفاقية وان لم يقيد بشئ منهما سميت مطلقة ^{قوله}
بمعنى القضي وهو علاقة اى الزوم وهو امتناع الانفكاك

كان النهار موجودا فالعالم مضئ فان المقدم معلو
حلة التالي وهي طلوع الشمس والمراد بالعلة ههنا
ما يتوقف عليه الشيء اعم من العلة التامة والناقصة
فيشمل الشرط والخبراء كما هو مذهب الحكماء واعلم
ان ما ذكره هنا من العلاقات انما هو علاقات
التصلة اللزومية واما علاقات المنفصلة العنادية
فقد حلت

(تسمى ميملة) لا هـ ال سور فيها (كقولنا) في الحمية

(الإنسان ناطق) وفي الشرطية إن جاء زيد أو إذا جاء زيد

فأكرمته والمهلة في قوة الجبرية لان الحكم على افراد الشي

في الجملة مع الحكم على بعض افراده يتلوا زمان طرفا وعسا

وكذا الحكم في زمان منتشر مع الحكم المطلق يتلازمان

(والمتمصلة) قسمان لانها (امّا) ان يكون الحكم بالاتصال

فِيهَا مَبْنِيًّا عَلَى الْقَضَاءِ وَهِيَ سِتْنِي (زُرُومِيَّةٌ) وَذَلِكَ إِمَّا

ان يكون المقدم علة للتالى (كقولنا ان كانت الشمس

طالعة فالنهار موجود أو بان يكون التالي علة للمقدم
فان طلوع الشمس عن الوجه : النهار

كعكته اويان يكونا معلولي على واحدة نخوان كان النهار
فان لم واحد من وجود النهار واضافة العالم معلول لظهور الشمس

موجود افا العالم مضمیٰ و منہ النصایف بینہما اخوان کا

زيد ابا عمرو و كان عمر و ابنه (واما) ان لا يكون كذلك

بليكون الحكم بالاتصال بمجره الاتفاق وستمى

(اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق)
 زبيرة في القضية

فانه حكم فيها بالاتصال بمجرد الاتفاق وبيننا طقبة
فلعدم اشتغالنا على الانفاق في نجد

[illegible]

[illegible]

ودلالة هذا على أهمية تغير مصروفات ما في كل انسان كما بان وليس بعض الانسان ات والفرق بين الثلاثة ان الاول سلب الخبز والثاني سلب الاجار

والأعضاء كفؤاً ليس
كان وبعض الإنسان ليس
على رفع الإيجار الكلي للمطابقة وعلى
على السبل الجزئي للمطابقة وعلى
السبل الجزئي ظاهر لإيجار
بالمطابقة

[illegible]

لعدم ذكر كرفنا بعض في من
المطابق هو رقم الإيجار
ولفظ ليس كرفع وهذا
عن البعض مقلدا لسواء كان
الجزء مع الرفع في مادة كان
أيضا كما في

من أمثالها (وَأَمَّا كَلِمَةٌ مَسْجُورَةٌ كَقَوْلِنَا كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ
مُخَوِّذٌ كَاتِبٌ وَزَيْدٌ لَيْسَ كَاتِبٌ مَا خَوَّذَ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مَوْجِبَةً سُورَةَ الْآلِافِ
وَلَا شَيْءٍ) أَوَّلًا وَاحِدٌ (مِنْ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ وَأَقْبَارِيَّتِي
سورة سورة
سورة كَقَوْلِنَا بَعْضُ الْإِنْسَانِ) أَوْ وَاحِدٌ مِنَ الْإِنْسَانِ

(ليس بكاتب) اوليس بعض الانسان بكاتب اوليس كل
 انسان بكاتب ومن هذا اعلم ان السور في الحلية لايجاب
 لكلي كل ولايجاب الجزئي بعض وواحد وللسلب الكل
 انسان بكاتب ومن هذا اعلم ان السور في الحلية لايجاب

لا شيء ولا واحد وللنسلب الجزئي ليس كل وليس بعض
نحو لا شيء ولا واحد من الاف ن كتابه
 وبعض ليس وليعلم في الشرطيات ايضا ان السور
اي كاعلم في القضية المحمية
 الايجاب الكلي دائما وكلما ومتى ومنها وما في معناها
نحو دائما ان يكون القيد زووعا وقزعا - لفظ ليس البتة

والإيجاب الجزئي قد يكون ^{لفظاً في المنفصلة والمنفصلة في المنفصلة والمنفصلة} للسلب الكلي ليس البتة
والسلب الجزئي قد لا يكون وليس دائماً وليس ^{في المنفصلة والمنفصلة} كلياً
وليس ^{بمعنى جميعاً} معها والغرض من ذكر الأسوار التثنية بما فيه الاشتباه
^{أي لفظاً للأسوار}

في الاستعمال لا الحصر فإن قاطبة وكافة ولايم الاستعمال
 يعني ان يكون سوراً لا يحيا الكلي الحلي كما اشار اليه الشيخ
 في الشفاء (واما ان لا تكون كذلك) اي مخصوصة ومسورة
 اسم كندلج علي بن سينا اي كل من العوية واللبنة

سود
خفاها و عدم شیونها لا تخطر بالبلای
الانسان کاتب طر الانسان کاتب کافیه انفسی
کاتب و لا واحد و انکسر الی الواقع غلاف و دایره
لانه انفسی فی الاستغراق غلاف و دایره
کاتب و لا واحد و انکسر الی الواقع غلاف و دایره

مادة السلت الكلبي فيكون لفظ ليس كل دل على الرفع عن البعض
مطلقا بالالتزام ولا يبدل اصلا على ما صدق عليه هذا
الرفع من الرفع عن البعض مع الإيجاب للبعض ومن الرفع
عن البعض مع الرفع عن البعض الآخر أيضا لأن العالم لا يبدل
على الخاص بأحد الدلائل الثلاثة فمنها أربعة أنواع من الرفع
رفع الإيجاب الكلبي وهو المعنى المطابق للاستفاد من لفظ
ليس كل والرفع عن البعض المطلق وهو للدلول الالتزام
والرفع عن البعض مع الإيجاب للبعض والرفع عن البعض
مع الرفع عن البعض الآخر أيضا هذان الرفعان ليسا بملويز
قطعا لا مطابقة ولا تضام ولا التزام فيكون الرفع
الأول ملزوما والرفع الثاني لازما وكل واحد من الرفع
الثالث والرابع فرد من أفراد لازم هذا هو تحقيق الكلام
في هذا المقام
برهان الدين

كَقَوْلِنَا قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ
وَقَدْ يَكُونُ أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا سَهْلًا
مَعْنَى قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ نَاطِقًا فَلِجَمَاعَةٍ أَوْ نَاقِصًا
فَرِيدًا

قوله وللسلب الكلي ليس البتة عمو البتة اما ان يكون
العدد زوجا او لا فردا يعني لا عتاد دين الزوجية
والافردية كيف والزوجية عين الافردية ونحو
ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود
يعني لا ملازمة اصلا بين طلوع الشمس ووجود
الليل بل بينهما عتاد كلي لا يجتمع طلوع الشمس مع
وجود الليل

فَوَلَدًا لَا يَكُونُ إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَاللَّيْلِ
مَوْجُودًا يَعْنِي لَا يَكُونُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ مُلَازِمَةً
بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَوُجُودِ اللَّيْلِ وَنَحْوِهَا لَا يَكُونُ
أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ زَوْجًا أَوْ لَا فَرْدًا يَعْنِي لَا يَكُونُ

ففي بعض الاوقات
عناد بين الزوجين
واللافدية
لما يجري في الشريعة
كانت الشمس طالعة
فانسان

١٠ وسورنا الذين ليسوا
خوف قولنا الذين ليسوا
موجودا وكتب

وجود الوجود عبارة عن (٢٨) الكون في احد الحولين الذهن والمخارج

ان يعرف بالمرئيات مغاير التسلل
لكن لفظا ومخالفا في ذاته
لا ينقطع التسلسل في المرتبة الاولى
لان العينة عند وجود الوجود في هذا النوع على ما قاله وجوده الاول
ان يعرف بالمرئيات مغاير التسلل
لكن لفظا ومخالفا في ذاته
لا ينقطع التسلسل في المرتبة الاولى
لان العينة عند وجود الوجود في هذا النوع على ما قاله وجوده الاول

العرف للمحدود والعرف الذي هو حد للمعرف والمعرف الذي هو حد للمعرف
لا ينفصل عن العرف الذي هو حد للمعرف والمعرف الذي هو حد للمعرف
لا ينفصل عن العرف الذي هو حد للمعرف والمعرف الذي هو حد للمعرف
لا ينفصل عن العرف الذي هو حد للمعرف والمعرف الذي هو حد للمعرف

الانفصال لمنع الخلو كذا المروي عن شمس الائمة الاصفهاني
قيل لا يجوز تعريف الم عرف لانه لو كان للمعرف معرف لزم
التسلل لا يجاب عنه بان معرف الم عرف عنه كوجود
الوجود لان العينة ممنوعة بل يجاب ايا بان التسلسل
غير لازم لان معرف الم عرف من حيث هو غير محتاج الى
معرف آخر ايا بالبداهة اجزائه او لكونها معلومة فكما انه
من حيث هو غير محتاج الى معرف آخر كذلك لا يحتاج
اليه من حيث هو معرف لكونه معلوما باعتبار عارض
وهو صدق مطلق للمعرف المحدود عليه وقد عرفت ان
لخاص يقع معرفا باعتبار غير اعتبار خصوصيته واما
بان التسلسل في الامور الاعتبارية لا ينقطع باقطاع
الاعتبار غير محال فليعلم ان القول الشارح ايا احد اورده
لانه ان كان مجرد الذاتيات فخذ والافو ثم فعر
(المحد) بانه (قول دال على) كنه (ماهية الشيء)
وهو ان كان تعريفا بمجموع الذاتيات فخذ ان كان

لجنة التعريف بالعين وجعل اعدم صحة التعريف بالعين
دليل على انقطاع التسلسل فلا يلزم عليه من قوله بالعينة
لجنة صحة تعريف الشيء بنفسه حتى يكون مكا للحال
والثالث ان معرف الم عرف اخص من مطلق الم عرف فلو كان
عينا لزم ان يكون الاخص عين الاخص برهات
ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه واطراف الشيء لنفسه
اي من حيث ذاته مع قطع النظر عن الوصف اي عن كونه معرفا
فانه عارض عليه فلا ينفك اليه
اي نظور اجزاء معرف الم عرف وهو التصور والاكتنا وغيرها
اي تعلم الغير واما اذا اريد به المعلومات بالوحي والالهام
فلا يريد ما ذكره المحشي قول احمد رضاء الاخر المروي الى
لما ذكر بقوله اما بالبداهة اجزائه او لكونها معلومة شوح
فعله وقد عرفت اي جوابا لم يقول ان قولنا ما يستلزم تصوره فهو
الشيء لا يصلح تعريف الم عرف المطلق لانه اذا وقع معرفا بصير
معرفا للمعرف ومعرف الم عرف اخص من مطلق الم عرف فلو كان
اخصا من المطلق والمعرف لا يكون الا بالمساواة والاخر
ولا بالاعم وتحرر الجواب ان يقال ان قولنا ما يستلزم تصوره
تصور الشيء انما وقع تعريف الم عرف المطلق بحسب مفهومه
او ذاته من غير اعتبار شيء اخر معه ولا شك انه بهذا الاعتبار
مساو للمعرف المطلق واما باعتبار عارض كونه معرفا للمعرف
اخص من مطلق الم عرف فلا مساواة ذاتية وخصوية عينية
فالتعريف باعتبار المساوات الذاتية لا باعتبار الاختصية
الوصفية كما ان الكل بحسب مفهومه اعم من الجنس لشموله
النوع وغيره من الكليات ويجب وصف كونه جنسا للجنس
اخص من مطلق الم عرف اخص من المطلق على ما عرفت في الجنس

اي في معلومة
كون التعريف للمعرف
دون الحد وفي المحشي فليس آخره
علة لعدم الجواز اي لا يجوز قولنا فالمعرف ان يكون
لا ينفصل عن العرف الذي هو حد للمعرف والمعرف الذي هو حد للمعرف
لا ينفصل عن العرف الذي هو حد للمعرف والمعرف الذي هو حد للمعرف
لا ينفصل عن العرف الذي هو حد للمعرف والمعرف الذي هو حد للمعرف

فان قيل ان التسلسل في الامور الاعتبارية لا ينقطع باقطاع
الاعتبار غير محال فليعلم ان القول الشارح ايا احد اورده
لانه ان كان مجرد الذاتيات فخذ والافو ثم فعر
(المحد) بانه (قول دال على) كنه (ماهية الشيء)
وهو ان كان تعريفا بمجموع الذاتيات فخذ ان كان

فانه خصص الاجناس بالانواع في النوع الواحد
فانه خصص الاجناس بالانواع في النوع الواحد
فانه خصص الاجناس بالانواع في النوع الواحد
فانه خصص الاجناس بالانواع في النوع الواحد

لما ذكر الكليات والمقولات انما ذكر ليعلم به على كثيرين فليس شيء
منها مستدركا وانما ذكر على كثيرين ليوصف بقوله مختلفين
بالحقيقة وقوله مختلفين بلحاظ احتراز بذلك عن النوع
وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد والعرض العليم
وخاصة الجنس وانما كان هذا وامثاله رسما لان المقولية
عارضة للكليات والتعريف بالعارض رسم وذلك لان الجنس
في نفسه هو الكلي الذاتي المختلفان الحقيقة سواء قيل عليها
اولم يقل اما المقولية وكونه صالحا لها فمما يعرض له بعد نقضه

التخصيص في حاشية على الشرح المذكور ودفع التحكم
فان شئت فارجع اليه بيان مرجح في القيد الاخير في
يتعا رضجة التقديم في القيد فمتسا قضا فيجوز
استناد الاحتراز الى كل منهما بلا اولوية ولا تحكم فافهم
قوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد الفصل
البعيد للنوع هو الفصل القريب للجنس فيكون ميزا
للجنس عن جميع ما عداه فيكون مساويا له كالحسن
المساوي للحيوان المميز له عن النباتا وخاصة هي المادة
المخصوصة بالجنس كالمساوي المخصوص بالحيوان والعرض
العام هو الخارج المتجاوز عن الطبيعة الواحدة فان كان
تلك الطبيعة طبيعة النوع فهو العرض العام للنوع كما
لا كل والشارب والتام المتجاوزة عن النوع الواحد
دون الجنس الواحد لا خصصا بها الجنس الحيوان
وهو السمي بخاصة الجنس والفرق بين العرض العام
لنوع وخاصة الجنس في زمان الاجتماع اعتباري
فان الكل وما يشبهه عرض عام للنوع باعتبار المتجاوزة
عن نوع الانسان الى غيره من انواع وخاصة الجنس
باعتبار عدم تجاوزه عن الجنس الحيوان الى غيره من
الاجناس فان كان تلك الطبيعة طبيعة الجنس فهو
اي الخارج المتجاوزة عن الطبيعة الواحدة العرض العام
للجنس الواحد الى غيره من الاجناس كالتغذية المتجاوزة
من الحيوان الى الجسم النامي والعق المتجاوزة من ذلك
الجسم والوجوه المتجاوزة منه الى الجوهر فان هذا لا موقول
على كثيرين مختلفين بالحقيقة مساويا للجنس
كالفصل البعيد وخاصة الجنس والعرض العام للنوع
اولا عمتها من الجنس كالعرض العام للجنس وصدف
جواب ما هو يخرجها عليك هذه القواعد فانه من
القواعد خلاصة ماخذ

يعني النوع كالحساس والنامي والقابل للابعاد الثلاثة
لان هذه مقولة على اقسامها
الفصول مختلفة بالانواع
كثيرة مختلفة بالانواع
لكن المقولية على كثيرين
فانها لا جوابا هو وتقبله الانسان
لكنها لا جوابا هو وتقبله الانسان
لكنها لا جوابا هو وتقبله الانسان

فانه خصص الاجناس بالانواع في النوع الواحد
فانه خصص الاجناس بالانواع في النوع الواحد
فانه خصص الاجناس بالانواع في النوع الواحد
فانه خصص الاجناس بالانواع في النوع الواحد

لما ذكر الكليات والمقولات انما ذكر ليعلم به على كثيرين فليس شيء
منها مستدركا وانما ذكر على كثيرين ليوصف بقوله مختلفين
بالحقيقة وقوله مختلفين بلحاظ احتراز بذلك عن النوع
وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد والعرض العليم
وخاصة الجنس وانما كان هذا وامثاله رسما لان المقولية
عارضة للكليات والتعريف بالعارض رسم وذلك لان الجنس
في نفسه هو الكلي الذاتي المختلفان الحقيقة سواء قيل عليها
اولم يقل اما المقولية وكونه صالحا لها فمما يعرض له بعد نقضه

لما ذكر الكليات والمقولات انما ذكر ليعلم به على كثيرين فليس شيء
منها مستدركا وانما ذكر على كثيرين ليوصف بقوله مختلفين
بالحقيقة وقوله مختلفين بلحاظ احتراز بذلك عن النوع
وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد والعرض العليم
وخاصة الجنس وانما كان هذا وامثاله رسما لان المقولية
عارضة للكليات والتعريف بالعارض رسم وذلك لان الجنس
في نفسه هو الكلي الذاتي المختلفان الحقيقة سواء قيل عليها
اولم يقل اما المقولية وكونه صالحا لها فمما يعرض له بعد نقضه

قوله المعنى الثاني وهو ما صدق عليه انتساب الشيء الى نفسه بحسب اللغة كما لا يلزم بحسب الاصطلاح

قوله ما صدق عليه الحقيقة وعلى هذا التقدير يكون النسب اليه بآلية ومطلقا لا محال

قوله ما صدق عليه الحقيقة وعلى هذا التقدير يكون النسب اليه بآلية ومطلقا لا محال

قوله ما صدق عليه الحقيقة وعلى هذا التقدير يكون النسب اليه بآلية ومطلقا لا محال

يطلق على ما صدق عليه الحقيقة فربما يراد بالذات ههنا المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس الحقيقة الى ما صدق عليه الحقيقة كما يكون

نسبة جزئها اليه (والذاتي) قد سبق بيان ما هو المراد منه وهو اقسام ثلاثة لانه اما مقول في جواب ما هو وفي جواب ما هو في ذاته وهو الفصل والمقول في جواب ما هو اما بحسب الشركة فقط وهو الجنس او بحسب الشركة والخصوصية معا وهو النوع ولذا قال (اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة) فقط (كالحوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فان الحيوان

جواب بقولنا ما لا انسان والفرس لا لقولنا ما لا انسان لان السائل بما هو اما ليسئل عن تمام الحقيقة وليس الحيوان تمام حقيقة الانسان المختصة بل تمام حقيقة المشتركة مع الفرس فلا بد من قولنا فقط واللام يصح قوله (وهو) اي ذلك المقول (الجنس) لان النوع ايضا مقول بحسب الشركة في الجملة وكان المراد منه ذلك وان لم يذكر (و) رسم بانه كل مقول على كثيرين

مخالفين بالحقايق في جواب ما هو) فكل جنس للجنس شامل

يطلق على ما صدق عليه الحقيقة فربما يراد بالذات ههنا المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس الحقيقة الى ما صدق عليه الحقيقة كما يكون

نسبة جزئها اليه (والذاتي) قد سبق بيان ما هو المراد منه وهو اقسام ثلاثة لانه اما مقول في جواب ما هو وفي جواب ما هو في ذاته وهو الفصل والمقول في جواب ما هو اما بحسب الشركة فقط وهو الجنس او بحسب الشركة والخصوصية معا وهو النوع ولذا قال (اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة) فقط (كالحوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فان الحيوان

جواب بقولنا ما لا انسان والفرس لا لقولنا ما لا انسان لان السائل بما هو اما ليسئل عن تمام الحقيقة وليس الحيوان تمام حقيقة الانسان المختصة بل تمام حقيقة المشتركة مع الفرس فلا بد من قولنا فقط واللام يصح قوله (وهو) اي ذلك المقول (الجنس) لان النوع ايضا مقول بحسب الشركة في الجملة وكان المراد منه ذلك وان لم يذكر (و) رسم بانه كل مقول على كثيرين

مخالفين بالحقايق في جواب ما هو) فكل جنس للجنس شامل

قوله المعنى الثاني وهو ما صدق عليه انتساب الشيء الى نفسه بحسب اللغة كما لا يلزم بحسب الاصطلاح

قوله ما صدق عليه الحقيقة وعلى هذا التقدير يكون النسب اليه بآلية ومطلقا لا محال

قوله ما صدق عليه الحقيقة وعلى هذا التقدير يكون النسب اليه بآلية ومطلقا لا محال

قوله ما صدق عليه الحقيقة وعلى هذا التقدير يكون النسب اليه بآلية ومطلقا لا محال

يطلق على ما صدق عليه الحقيقة فربما يراد بالذات ههنا المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس الحقيقة الى ما صدق عليه الحقيقة كما يكون

نسبة جزئها اليه (والذاتي) قد سبق بيان ما هو المراد منه وهو اقسام ثلاثة لانه اما مقول في جواب ما هو وفي جواب ما هو في ذاته وهو الفصل والمقول في جواب ما هو اما بحسب الشركة فقط وهو الجنس او بحسب الشركة والخصوصية معا وهو النوع ولذا قال (اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة) فقط (كالحوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فان الحيوان

جواب بقولنا ما لا انسان والفرس لا لقولنا ما لا انسان لان السائل بما هو اما ليسئل عن تمام الحقيقة وليس الحيوان تمام حقيقة الانسان المختصة بل تمام حقيقة المشتركة مع الفرس فلا بد من قولنا فقط واللام يصح قوله (وهو) اي ذلك المقول (الجنس) لان النوع ايضا مقول بحسب الشركة في الجملة وكان المراد منه ذلك وان لم يذكر (و) رسم بانه كل مقول على كثيرين

مخالفين بالحقايق في جواب ما هو) فكل جنس للجنس شامل

قوله المعنى الثاني وهو ما صدق عليه انتساب الشيء الى نفسه بحسب اللغة كما لا يلزم بحسب الاصطلاح

قوله ما صدق عليه الحقيقة وعلى هذا التقدير يكون النسب اليه بآلية ومطلقا لا محال

قوله ما صدق عليه الحقيقة وعلى هذا التقدير يكون النسب اليه بآلية ومطلقا لا محال

قوله ما صدق عليه الحقيقة وعلى هذا التقدير يكون النسب اليه بآلية ومطلقا لا محال

٧
يخالف الذاتي والذي يدخل في حقيقة جزئية =
٨
يريد ان العري يطلق عند الميزان على معنيين مقابلين
بمعنى الذاتي فان فسر الذاتي بالمعنى الاخص الغير شامل
للتنوع يكون تفسير العري شاملا وان فسر بالعكس
وبالعكس على تقيض الاختصاص وبالعكس بان لا يكون
جزا على تقيض معنى الاختصاص فيكون داخلا في العري
لان مفهوم غير الداخل صادق عليه برهان
٩
قوله وان يكون خارجا اشارة الى تقيض المعنى العام
الذاتي وهذا المفهوم غير صادق على النوع فلا يكون عرضا
١٠
المراد الانسان المعهود كزيد او جبرئيل الانبياء
١١
يل من احد المعنيين فخاصة كزيد وعمر =
١٢
قوله لان القاعدة جوابين يقولان الحكم على الناطق
بانه داخل في حقيقة الانسان وعلى الصالح بانه
خارج عنها تحكم لكونهما متساويان في اختصاصهما
بالانسان وتحرير الجواب ان يقال ان اختصاص الناطق
بالانسان اقوى من اختصاص الصالح بانه على ان الانسان ما يتنوع
على اختصاص الناطق ببناء على ان الانسان ما يتنوع
بالادراك مطلقا وهو النطق لم يتصف بالانفعال
عند ادراكه الغيرية وهو الضحك والوصف بالمقام
في اختصاص الشيء واتصاف ذلك به اقوى من الوصف
بالتأخر فيه برهان
١٣
اي النطق بالاطق بالقوة اي الادراك بالقوة ولا الاخر
بالفعل ولا يلزم ان لا يكون النائم والطفل والمجنون
والاخرس انسانا شرح
١٤
قوله عين الذات يعني ان الذاتي ما ينسب الى الذات فلا يصح

ان يكون النوع ذاتيا والا
لا يكون ذاتيا والاشياء الى نفسه
لا ينتمى انساب الاشياء الى نفسه
لا يكون ذاتيا والاشياء الى نفسه
لا ينتمى انساب الاشياء الى نفسه
لا يكون ذاتيا والاشياء الى نفسه
لا ينتمى انساب الاشياء الى نفسه

قوله ان يكون
الدلائل او بعضها
تقرير المطابقة على التضمن والالتزام
وتقرير التضمن على المطابقة والالتزام
وتقرير الالتزام على المطابقة والتضمن فلا يكون
تقرير كل من الدلائل الثلاثة ما عدا عن دخول الغير
وهو معنى الاشتقاق منها برهان
قوله فان الدلائل ان يكون مطابقة عند الاطلاق على
على الضوء يمكن ان يكون مطابقة عند الاطلاق على
الضوء وتضمنها عند الاطلاق على المجموع والالتزام عند
عند الاطلاق على المجموع انما دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
الضوء فتضمنها عند الاطلاق على المجموع والالتزام عند
الاطلاق على المجموع انما دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
الى وضعه الضوء تمام الموضوع له لتحقيق الدلائل عند دلالة
يدخلها فيه لكن الدلائل انما دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
بواسطة ان الضوء هو موضوع له لتحقيق الدلائل عند دلالة
عدم وضعه الضوء فلو كان الموضوع له لتحقيق الدلائل عند دلالة
وهو معنى الجزئية فاقول البرهان
حاصله انه اذا اريد الضوء كان دلالة
عليه مطابقة وان اريد المجموع
كانت تضمنها وان اريد التزم
بذلك كانت

بالمطابقة وعلى احدهما اي على الحيوان فقط او على الناطق فقط
بالمطابقة او دلالة المطابقة او دلالة التضمن

بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام وفي هذا المقام
متعلق ببدل = متعلق ببدل =

اسئلة الاول ان حد دلالات الثلاث ينقض كل منها بالآخرين
جميع اسئلة = اي السؤال الاول =

فمثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوعة للمجموع والضوء والمجموع
اي دلالة لفظ الشمس = وان اريد منه الضوء كان دلالة على المطابقة =

فان دلالة على الضوء مثلا يمكن ان يكون مطابقة وتضمنها والتزاما
اي دلالة لفظ الشمس = وان اريد منه المجموع كانت التزاما =

فلا بد من قيد توسط الوضع في كل منها كما فعلوا احترازاً عن الانقضاء
اي قيد هذا التركيب = اي من هذه الدلائل الثلاث =

ولم يوجب من وجهين احدهما ان الامور التي تختلف باختلاف الاعتبار ايراد
اي دلالة لفظ الشمس = وان اريد منه المجموع كانت التزاما =

وتعاريفها قيد الحقيقة سواء ذكرت او لم تذكر فلما اكفوا كلهم بارادتها
اي تعريف هذه الامور =

من غير ذكر تعريفات الكليات حيث يمكن ان يكون شئ واحد جنساً و نوعاً
عنه =

يقال اللفظ الدال يدل على تمام ما وضع له بتوسط
الوضع لما وضع له مطابقة وعلى جزء ما وضع له بتوسط
الوضع لما وضع له تضمنها وعلى ما يلازمها وضع له
في الذهن بتوسط الوضع لما وضع له التزاما شوق
اي من الحدود الثلاثة

للمجموع فقط مرة الضوء فقط مرة والمجموع
اي المجموع والضوء معاً مرة اخرى فان دلالة لفظ
الشمس على تقديرنا على الضوء مثلا او على المجموع
مثلا او على المجموع مثلا يمكن ان تكون اي دلالة
لفظ الشمس عليه مطابقة وتضمنها والتزاما
لانه دل عليه مرة من حيث انه موضوع له
ومرة دل عليه في خمس المجموع ومرة دل عليه
بالالتزام لانه يلزم الجسم خلاصة

قوله احتراز علة فلا بد اوقيدا وفعلا
على سبيل التنازع =

كدلائل الثلاث فانها تختلف باعتبار
المطابقة والتضمن والالتزام =

لان دلالة الشمس على الضوء تكون مطابقة
وتضمنها والتزاما بالاعتبار فالامور التي
يختلف باختلاف الاعتبارات
تخوف

قوله ان يكون
الدلائل او بعضها
تقرير المطابقة على التضمن والالتزام
وتقرير التضمن على المطابقة والالتزام
وتقرير الالتزام على المطابقة والتضمن فلا يكون
تقرير كل من الدلائل الثلاثة ما عدا عن دخول الغير
وهو معنى الاشتقاق منها برهان
قوله فان الدلائل ان يكون مطابقة عند الاطلاق على
على الضوء يمكن ان يكون مطابقة عند الاطلاق على
الضوء وتضمنها عند الاطلاق على المجموع والالتزام عند
عند الاطلاق على المجموع انما دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
الضوء فتضمنها عند الاطلاق على المجموع والالتزام عند
الاطلاق على المجموع انما دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
الى وضعه الضوء تمام الموضوع له لتحقيق الدلائل عند دلالة
يدخلها فيه لكن الدلائل انما دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
بواسطة ان الضوء هو موضوع له لتحقيق الدلائل عند دلالة
عدم وضعه الضوء فلو كان الموضوع له لتحقيق الدلائل عند دلالة
وهو معنى الجزئية فاقول البرهان
حاصله انه اذا اريد الضوء كان دلالة
عليه مطابقة وان اريد المجموع
كانت تضمنها وان اريد التزم
بذلك كانت

اي في الغاية كالصفة عن الخطاه في الفكر وقد ساء فيها ايضا
حيث فسر جهة الوصف العرضية بالاستنباط والحقا ان جهة
الوحدة العرضية نفس الصفة
فوقه عادة الخلاء مدعى ومفهومه سبقت وكبراء
منظومة على التقديم هكذا العلماء سرت
عاديهم على التقديم لانهم كانوا
بما الى كثرة تضبطها
بجهة ومن

وكون تلك المسائل مستندة للصحة عن الخطاه في الفكر
مثل كون مسائل المنطق مستندة للصحة عن الخطاه في الفكر
اي ككون تلك الكثرة آلة واستندام تلك الكثرة على
اي دليل الا في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم

اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم

عن الاعراض الذاتية لشئ واحد وحدة حقيقة واعتبارية
وجهة واحدة عرضية تتبع الجهة الاولى ككونها آلة واستنباطها
غاية جرى عادة العلماء على تقديم الشعور بتعريف العلوم باحد
الجهتين وغايتها وموضوعها على الشروع في مسائلها فقول
باعتبار الجهة الاولى المنطق علم يبحث فيه عن الاعراض الذاتية
للصور والتشديدات من حيث تقعها في الايضال الى الجهول
او عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية التي لا يجازيها امر
في الخارج من حيث تنطبق على المعقولات الاولى التي يجازيها
بها امر في الخارج وباعتبار الجهة الثانية المنطق قانون

اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم

ذاتية وعرضية وكل من كان كذلك جرت عادتهم على تقديم
الشعور فالعلماء جرت عادتهم ويمكن التصور بالامتناع
هكذا لما كانوا طالي كثرة تضبطها بجهة جرت عادتهم
لكن التقديم حق والثاني مثله ويحتمل ان يكون قوله اعلم
ان من حق كل طالب لكثرة اشارة الى الكبرى وقوله لا ادرك
علم كثرة الى الصغرى وتقديم الكبرى على الصغرى شائع
لكنه وهي هنا الرعاية بطريق التعليم حيث اني بالتخصيص
بعد التعيين شوقي

عطف على الشعور بتقدير المضاف او جرت عادتهم على تقديم
بيان غايتها وكذا موضوعها ويجوز عطفها على تعريف العلوم
ليكون في محيز الباء بتقدير ذلك المضاف او على تقديم الشعور
بتلك المسائل غايتها وموضوعها كحقيقة

اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم

من كذا كذا
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم

اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم

اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم
اي ككون الكثرة في العلم والادب والعلوم

علم منطق دان بین الاساتذہ والطلاب مرغوب و مقبول و مختصر و مفید اولان
شمس الدین (احمد بن ختمه الفخاری) مرحومک فناری نام کتاب مستطابنک مشکلاوت
وغوامضنی اخوان دینہ حل ایدردہ جہ دہ زیددہ مذکور اولان کابلردن تحشیہ
وایضاح اولندی کذلک قول احمد نام حاشیہ مقبولہ نک دخی ظہر نک تقد اولان
کابلردن تحشیہ وایضاح اولنہ زق مجر اخوان خالصدن برد عا آرز و سبیلہ
موقع انتشارہ وضع اولندی

اسامی کتب

برہا الدین قوالحمد قرہ خلیل شوقی محمد امین شرح مطالع نور الدین
سید شریف عماد الدین در الناجی تحفة الرشید سعد الله افندک سید علی زاده شیخ میر
عصمت الله محمد بردی محی الدین افندک اسمعیل صبی قاسم ارضوی خطیب کاتقری
سہام مختصر دسوی عبدالرحمن فرائد معنی الطلاب مجید الدین تہر فاسیدی
عرب زاده شروانی انعقاد مولانا زاده تصدیقا حمدی افندک شرح عقاید
وبعضا فی سائر الجہات

معارف نظارت جلیلہ شی رخصتیلہ قوطاشی جادہ سیدہ (۳۶) نور ولی قرملو
عبداللہ افندیک مطبعہ سیدہ طبع اولمشدر واخیر شورای دولت قاریلہ
امتیاز لی رخصتنامہ نومرو (۷۴) و تاریخ ملک (۲۴) انشا شہو مہر مخصوص ایلہ
مہمور اولیانلر ساختہ نظریلہ باقیلوب مقلد لک نظام مخصوصہ توفیق
مسئول اولم جقلردر

مضایود لازمہ علاوہ اولندرو
تصحیح کمال اعتنا الیہ لایحیی وفعی طبع اولمشدر



صاحب دالری قرہ زری
بر کتاب فنا

د مالک محمود

۱۴